



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ج - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن	داخل الوطن
	1.000 دج.	600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمان النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

دورة الربيع لسنة 2007

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأحد 24 يونيو 2007

فهرس

- مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية الثامنة المنعقدة

يوم الأحد 24 يونيو 2007 (مساء)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زيارى، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

التوالي، بمرتبة تمثيلهم في المجلس الشعبي الوطني، فلهم كل الاحترام والتقدير والوفاء والالتزام.

السيد رئيس الحكومة،
إن البرنامج الذي تطرحونه اليوم أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، المستمد من برنامج رئيس الجمهورية، الذي زكاه الشعب في الانتخابات الرئاسية بأغلبية ساحقة، ووضع ثقته فيه وعلق آماله عليه والذي اتخذ من مشروع المصالحة الوطنية هدفا ساميا من أجل تأخي الجزائريين، وجلب السلم والأمان وزرع المحبة والتآزر وبسط العدل والمساواة قصد البناء والتشييد، ونبذ العنف والإرهاب واستنكار القتل والتشريد وسياسة التهديم والتخريب والخوف والألم.

إن المصالحة الوطنية مشروع حضاري شجاع، زكاه الجزائريون بكل شجاعة وأمل وصبر ونسيان، لاقتناعم بأنه السبيل الأمثل لإطفاء نار الفتنة وبصفتي نائبا وزملائي في كتلة الأحرار، نتمسك بهذا الخيار، خيار المصالحة الوطنية بين الجزائريين كإخوة، آمالهم وآفاقهم وأحلامهم وطموحاتهم تهدف إلى جزائر متحضرة ومتطورة محصنة وقوية.

السيد رئيس الحكومة،
اعترافا بالتطورات الإيجابية والجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لبعث النهضة العصرية، شاملة كاملة في كل المجالات التي لها تأثيرها في حياة المواطن اليومية، وإن الجزائر تزخر بإمكانات من شأنها منح امتيازات لأمة تطمح وتبحث عن مستقبل منير، أمة تفيض بموارد فكرية وعلمية وثقافية وثروات

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والأربعين (مساء)

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة.

أحيل الكلمة مباشرة إلى السيد محمد جميعي، ويتبعه السيد ميلود شيخي، فليتفضل، شكرا.

السيد محمد جميعي : شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

رجال الإعلام والصحافة،

الحضور الكريم.

بداية لمداخلتي، اسمحوا لي جميعا أن أقدم أخلص التهاني لدولة رئيس الحكومة، السيد عبد العزيز بلخادم على نبيله ثقة رئيس الجمهورية لقيادة الحكومة، وأنتهز الفرصة كذلك لأبارك السادة الوزراء، توليهم القطاعات المختلفة.

كما أنني أنتهز الفرصة لأقدم شكري الخالص وعرفاني الدائم لكل أهل تبسة الكرام الذين شرفوني وللعهدة الثانية على

السيد رئيس الحكومة،
إن الثقافة باتت ضحية أزمة البعد عن مبادئ الهوية الحقيقية
للأمة الجزائرية حيث كل فرد من أفرادها تائه بين نقاط تقاطع
وتشابك الثقافات وتصادم الحضارات.

إن الأمية ماتزال متفشية بصفة رهيبه بين أفراد المجتمع
الجزائري.

السيد الرئيس،
إن ما آلت إليه الرياضة الجزائرية في شتى الميادين تحرك
احساسنا وتلهب شعورنا خاصة وعبر توالي نكسات المنتخب
الوطنية وعلى غرار هذه الإخفاقات، هناك خيبة أمل في كل مرة،
ليصفع الجزائريون، خاصة فئة الشباب، هذه الفئة التي تتألم
كثيرا.

إن آفة البطالة أفقدت شبابنا الأمل في العيش والتفكير في
المستقبل وقتلت طموحه وأجهضت مبادراته وشلت عزيمته
فاتخذوا من الهجرة والهروب من الواقع ملاذا لهم فماتوا في
البحار وزج بهم في السجون وعبث بهم الإجرام والمجرمون،
اصطادتهم آفات المخدرات وامتحنوا السرقة والعنف ومنهم من
هو صابر يقتل وقت حياته في المقاهي فتفتشت ظاهرة العزوبة
والعنوسة لعدم القدرة على الزواج وتأدية رسالة الحياة.

إن الشباب يصرخ اليوم: أغيشونا أغيشونا!

السيد رئيس الحكومة المحترم،
اسمحوالي أن أنقل إليكم معاناة مواطني منطقة من الجزائر
العريقة، فرضت عليها العزلة وزادت الدعايات في تنامي
محنتها، رسالة صارخة من سكان تبسة يعبرون فيها عن مدى
انحطاط معنوياتهم، عزلة فرضت عليهم وبحجة مكافحة
التهرب وقرار وزاري أخضع الفلاح والعامل والتاجر والمستثمر
والموال وكل السكان إلى إجراءات بيروقراطية ظالمة، فرضت
على مواطني هذه المنطقة ولا ذنب لهم إلا أنهم يقطنون منطقة
حدودية، مبعثرون عبر هكتارات الأراضي القاحلة ويقدر..

الرئيسي: شكرا السيد محمد جميعي، وأحيل الكلمة إلى السيد
ميلود شيخي، فليتنفضل.

اقتصادية ومالية وطبيعية مؤهلة كلها للاستغلال، من أجل بعث
النهضة الحقيقية مطمح كل مواطن غيور.

وفي هذا الصدد يجدر بنا التنويه بالخطوات الجبارة التي خطتها
الجزائر والتي مست في مجملها قطاعات عديدة لها تأثيراتها
الإيجابية في حياة المواطن اليومية مواطن منهمك في رحلة
البحث المتواصلة عن العيش الكريم وفي ظل أكثر اشعاعا
وطمأنينة وأمانا وتلاحما وتعاوننا، خاصة أن الظروف المعاشة
حاليا لا تحتتمل أشكال الانفعالية والانشطار، والبحث عن
المثالية لا يحتمل المقاطعة لعناصر الوضع الراهن للاقتصاد
العالمي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
اسمحو لي أن أعرج في هذا الباب ولو بإيجاز على بعض
القطاعات التي تعد القلب النابض لتنمية الاقتصاد الوطني.

إن الاستثمار في بلادنا، رغم المساعي المتواصلة، بقي حبيس
البيروقراطية الإدارية، قاتلة المشاريع في مهدها، ورهن سياسة
بنكية عقيمة تعاني أساليب تسييرها البالية، التي أكل عليها
الدهر وشرب، وبورصة للقيم المنقولة عبارة عن جسد بلا روح،
وينوك خاصة انهارت الواحدة تلو الأخرى، وسياسة للخصخصة
لم تراوح مكانها، ومؤسسات عمومية ما فتئت تستنزف الخزينة
بتدعيمات من قبل الحكومات المتوالية، وقطاع خاص ينشد
التحفيز الحقيقي والاهتمام المعنوي كونه مساهم في الاقتصاد
الوطني.

السيد رئيس الحكومة،
إن السياحة في الجزائر ماتزال تضجر في سباتها الخالد،
تجميدها يتحدى جميع القوانين والطبيعة، تمر السنون ولم تفلح
بعد في إحداث ثروة اقتصادية تشارك في رفع نسبة التنمية
الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،
إن الفلاحة والإنتاج الفلاحي، لن يصل إلى المطلب المنشود إذا
لم تتوفر سياسة تدعيم حقيقية ماديا ومعنويا، من شأنها تحفيز
فلاحينا. إنه من المستحيل أن نصل إلى اكتفاء ذاتي اعتمادا
فقط على وسائل إنتاج تقليدية.

الجيدة مثل تعبيد الطرقات وإدخال الكهرباء وكذلك الماء... إلخ لكن وحتى يعود الفلاح إلى أرضه تنقصه إعانة تمنح له بصفة مباشرة كتحفيز، فعيشه مدة 10 سنوات بالمدينة أفقده ممتلكاته بالريف ولكي يعود لا بد من منحه إعانة ونفس الشيء بالنسبة إلى الشباب الراغبين في العودة إلى مداشرهم وسأعطي مثالا على ذلك إن لم تخن الذاكرة وفي إطار برنامج (padr) الذي حظي بتركيبة مالية نظريا هذا جيد، لكن لم يطبق لعدم تمويل البنوك هذا البرنامج مما أدى إلى فشله.

نرجو من السيد رئيس الحكومة، التكفل ببرنامج (ppdri) وإيالاته الأهمية الكافية، لأن العالم الريفي يعلق عليه آمالا كبيرة كما ذكرت.

كذلك في إطار هذا البرنامج (ppdri) الذي يضمن عودة الأشخاص إلى مناطقهم، نود بمناسبة الحديث عن السكن الريفي حيث، ومن خلال زيارتنا لهذه المناطق، لاحظنا أن الذين هجروا مناطقهم للعيش في المدينة مدة 10 سنوات كانوا يملكون سكنات بمناطقهم وعند رجوعهم وجدوها تدهورت سواء من حيث الخشب أو السقف أو البلاط، فما لم نفهمه هو سبب منح هؤلاء مبلغ مالي قدره 50 مليون سنتيم من أجل بناء سكن جديد وترك السكنات القديمة؟! زيارتنا مختلف هذه المناطق في عدة ولايات، بينت أن المعنيين يفضلون ترميم سكناتهم، في ولاية سعيدة مثلا زرنا أحدهم فهو يملك سكنا فوق أرضية مساحتها 800 متر مربع. "الله يبارك" ولما هجرها مدة 10 سنوات حين وجدها كانت دون أبواب ودون نوافذ ليحجر على أخذ ما يعادل 3 سكنات! فلماذا يترك السكن القديم ليضيع ويتدهور؟ نحن نود في هذا الإطار اتباع سياسة ترميم السكنات أولا.

- الفلاحة :

أ- العتاد الفلاحي :

نشكر الحكومة والسيد رئيس الحكومة على تسخيرهم التركيبة المالية وكذلك القرض الإيجاري leasing للحصول على الجرارات لكن هذا لا يكفي، ذلك إن الأشخاص الذين تقدموا بطلب للحصول على الجرار وتم قبول طلبهم من قبل طقّيض لم يتحصلوا بعد على جراراتهم إلى يومنا هذا إذن الإنتاج الوطني غير كاف لتلبية حاجات الفلاحين، علما أنه عند زيارتنا لقصر المعارض الدولي وجدنا جرارات تم تجديدها من نوع (deutz) لا

السيد ميلود شبيخي : شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، سيدي رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي النواب، الأسرة الإعلامية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، ونظرا إلى أن الموضوع طويل والوقت قصير فسأختصر مداخلتني، وحتى لا أكرر ما سبقني إليه زملاء سأتناول فقط بعض النقاط :

1- العالم الريفي :

قبل ذلك، أود الرجوع قليلا إلى الوراء وحتى لا نخوننا الذاكرة وحتى لا ننسى، نلاحظ مدى معاناة العالم الريفي خلال عشرية السنوات السوداء، من هجرة وفقر ورعب وزحف ريفي حيث تخلى عن أملاكه وأرضه ليسكن في المدن، لذلك لكي نضمن عودة هؤلاء إلى مناطقهم لا بد من تسطير برامج تتكفل بهم، ومادام الله عز وجل أكرمنا بالسلم، لا بد من تكفل مشروع هذا البرنامج بهم، لكن للأسف تم اقتراح عدة برامج في مجلسنا هذا، فنحن كما قال زميلي السيد بن حليلة بوطويقة من المعيدين، ذلك أنه ومنذ سنة 2003 ونحن نكرر بأن البرامج المعروضة علينا لا تستجيب إلى طلبات من يرغبون في العودة إلى مناطقهم، فالبرامج المقترحة لكل من (ppdri)، (clddps)، (padr) مخطط نشاط التنمية الريفية... إلخ لم تحقق النتائج المرجوة لماذا ذلك؟ السبب أنه لم تتم الاستشارة قبل وضع هذه البرامج، فكما نعلم لا يمكننا فرض برنامج والمعيار الأول لنجاح أي برنامج هو قبوله اجتماعيا. وللأسف فإن المشاريع السالفة كلها لم تحقق النتائج المنتظرة أضف إلى ذلك أن لكل منطقة خصوصياتها فمثلا نجاح برنامج في منطقة تيبازة لا يعني نجاحه في ولايات سعيدة أو تيارت أو البيض أو النعام أو في الجلفة.

إن برنامج (ppdri) المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المدمج الذي يعلق عليه الفلاحون آمالا كبيرة في العالم الريفي، كما علقت الآمال - وللأسف - من قبل على البرامج السابقة، تنقصه بعض التعديلات حتى يصبح فعالا، قد يكون فيه بعض الأمور

جد، والتعاون مع جميع المخلصين، وما أكثرهم، بعيدا عن النظرات والخلفيات السياسية الضيقة.

سيدي الرئيس، أحاول في مداخلتني التركيز أكثر على الجبهة الاجتماعية والتي، للأسف الشديد، لم تنل حقها سيدي في البرنامج في حين نراها واضحة المعالم في برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

أولا، التكفل بالمعوزين والطبقة الاجتماعية الهشة عموما بعيدا عن الحلول الجزئية المهدئة فمثلا المنحة الجزافية (AFS) والمخصصة للأرامل والأيتام والفقراء والمعوزين والمعوقين فلماذا لا ترفع من 1000 دج إلى 10.000 دج على غرار المنحة المخصصة للأمهات العازبات هذا المصطلح الجديد الذي لم يعرفه أسلافنا وسنتركه لأبنائنا للأسف الشديد مع كل تبعاته الأخلاقية.

- قطاع التربية الوطنية :

سيدي الرئيس، نلاحظ في هذا القطاع الهام غياب الاهتمام بالجانب الاجتماعي للمربي والذي يعتبر حجر الزاوية في العملية التربوية وعدم إشراكه في وضع السياسة التربوية التي هو محورها.

الأمية هذه الآفة التي مازالت تنخر جسم أمتنا تحتاج منا إلى الاهتمام أكثر وذلك بإشراك المجتمع المدني المتمثل في الجمعيات الفاعلة في الساحة عموما مثل جمعية إقرأ وجمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية وتدعيمها بالإطارات اللازمة وتحفيزها أكثر معنويا على الأقل وعدم عرقلتها.

قطاع التكوين والتعليم المهني :

هذا القطاع الهام والمساهم في تقليص ظاهرة الإهدار المدرسي هذا القطاع الذي نلاحظ عزوف أولياء التلاميذ والتلاميذ النجباء عنه نظرا إلى عدة أسباب :

- نقص الإعلام.

- عدم وضوح معالمه وآفاقه المستقبلية كمشروع البكالوريا المهنية الذي أجهض في بدايته.

- التخصصات التي تفتح على مستوى مراكز ومعاهد التكوين المهني بعيدة عموما عن متطلبات الشغل.

يفوق سعر الجرار الواحد مبلغ 50 مليون سنتيم، ونود أخذ هذه الفكرة سيدي رئيس الحكومة بعين الاعتبار.

ب- تربية المواشي :

ما يلاحظ أن الموال أو مربى الماشية، ينظر إليه بنظرة محقرة ولا أقول عنها سلبية.

السيد رئيس الحكومة،..

الرئيس : شكرا السيد ميلود شيخي، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين مناع، وسيليه السيد هواري الطيب.

السيد نور الدين مناع : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة زملائي النواب،

السيدات والسادة الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتقدم بهذه المناسبة الهامة والتاريخية بالشكر الجزيل إلى كل من أسهم في إنجاح هذا المكسب الديمقراطي الهام وكل من ساندنا ووقف مع مترشحي قوائم حركة مجتمع السلم عبر الوطن وعلى مستوى ولاية ورقلة، لأقول ما قلته لزملائي الستة، كنا قوائم عدة فأصبحنا قائمة واحدة، نبني الوطن - وأقول نفس الكلام لزملائي في البرلمان كنا قوائم فأصبحنا قائمة واحدة نبني وطننا حتى ينهض ويواكب العصر.

أما بعد،

إن المتتبع والمتصفح لبرنامج الحكومة الحالي، يلاحظ ولو نظريا قفزة نوعية شاملة، تحاول أن تكون متوازنة أفقيا وعموديا، ومن أدبياتنا في حركة مجتمع السلم أن نقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت.

نقول، سيدي الرئيس وبالله التوفيق، إن برنامجكم الواعد سيواجه تحديات ميدانية هامة، ينبغي على الجميع العمل وبكل

جيد أن تتكفل الحكومة بمشروع صحي هام كالمركز الجهوي لمكافحة السرطان الذي هو في نهايته بولاية ورقلة والذي نتمنى ألا يتحول إلى مجرد مصلحة تابعة للقطاع الصحي لا تفي بالغرض وأن يدعم بكل الوسائل المادية والبشرية، وفي الوقت نفسه دعم فعلا بأطباء متخصصين والأعمال على قدم وساق ونتمنى ألا يتحول كما سبق وأن ذكرت إلى مجرد مصلحة.

ملاحظة عامة :

أصبح المواطن أحيانا يعاني بعض القرارات الفوقية التي لا تراعي بعض خصوصيات المنطقة مثل منطقة الصحراء وتحديدًا ولاية ورقلة التي تعاني هذه الأيام كسائر ولايات الجنوب الحر، فقد هاتفت قبل قليل أبنائي في ورقلة وأبلغوني أن درجة الحرارة بلغت حوالي 48 درجة مئوية، مع ذلك ينقطع التيار الكهربائي من حين إلى آخر.

إن السكان بهذه المناطق المناطق في حاجة إلى اتخاذ إجراءات خاصة، كالتوقيت الصيفي، والتوقيت الخاص بزيارة المرضى بالمستشفيات والمصحات الاستشفائية، هذا القرار الذي نزل على سكان المناطق الجنوبية كالصاعقة، ففي الوقت الذي نحن نتحدث فيه، هناك من يزور مرضاهم ويأتون من مناطق بعيدة جدا، لذا نتمنى من السيد وزير الصحة والسكان والسيد رئيس الحكومة النظر في توقيت زيارة المرضى بالمصحات الاستشفائية.

أخيرا وليس آخرا، ومساهمة من الدبلوماسية الجزائرية في معالجة بؤر التوتر...

الرئيس : شكرا السيد نور الدين مناع، وأحيل الكلمة إلى السيد الطيب هواري، فليتفضل.

السيد الطيب هواري : شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى أهله وصحبه إلى يوم الدين.

سيادة رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

سيادة رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي وإخواني النواب الأعزاء،

فمثلا -لا للحصر- تخصص تلحيم الأنايب البترولية بمعهد التكوين المهني غير موجود بمعاهد التكوين المهني القريبة من الحقول البترولية حتى يستفيد أبناء المنطقة، في الوقت الذي نجده في مدينة بعيدة عن الحقول البترولية بأكثر من 500 كم.

قطاع التشغيل:

سيدي الرئيس، في مجال إصلاح هيئات الرقابة ورد في الصفحة 68: نطلب إضافة بند خاص بمراقبة المناولة حتى لا نترك للسماسة فرصة التلاعب بحقوق شبابنا في هذا المجال، وعدم تسمية تشغيل الشباب أو عقود ما قبل التشغيل تشغيلًا فهل بإمكان الشاب الذي يستفيد من هذا النوع المؤقت من التهيئة أن يعيش عيشة هنيئة أو يتزوج أو يبني بيتا والانتقال من الحماية الاجتماعية إلى التنمية الاجتماعية.

تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة :

جاء في برنامجكم سيدي حماية السواحل والجيال وغياب فضاء أيكولوجي هام جدا والمتمثل في صحرائنا وما تحتويه من ثروة حيوانية وسياحية هامة وخاصة ثروة الإبل الهامة عالميا إذ ينبغي الاهتمام بها وحمايتها.

قطاع السكن والتعمير :

جاء سيدي الرئيس، في برنامجكم في الصفحة 46 دعم وتسريع وتيرة إنجاز البرامج السكنية في الآجال المحددة، إلا أنه في الواقع المعاش نلاحظ تماطلا في التوزيع أوصل المواطن إلى حد اليأس منه. فمثلا مشروع المدينة الجديدة حاسي مسعود وترحيل حوالي 308 مواطن من حاسي مسعود نحو بلديات مختلفة من ولاية ورقلة على مشاريع سكنية مخصصة لسكان البلديات المذكورة يعاني أهلها من مشكل السكن فلماذا لم تخصص لهم مشاريع خاصة قبل ترحيلهم وليس على حساب غيرهم؟

- قطاع الصحة العمومية :

إن مصطلح مجانية العلاج وبناء الهياكل الاستشفائية إذا لم تجهز بالأطباء الخواص والتجهيزات الطبية تبقى جسما بلا روح كالسكانير واليرام (IRN) والتحليل الطبية. فمثلا "إيرام" في كل المستشفيات الجامعية بالعاصمة موجود في مستشفى واحد وهو مستشفى "مايو" رغم كثرة الطلب عليه.

الأخوات والإخوة ممثلي وسائل الإعلام،
تحية واحترام وبعد،

الأولوية لتنصيب المجلس الأعلى لحماية الذاكرة الوطنية،
المادة 64 من هذا القانون، على غرار كل المجالس المنصبة.
ومن جهة أخرى، ندعم مساعيكم للعناية بالأرشيف الوطني
والتراث التاريخي بإعطائه الأولوية وتدعيمه بالوسائل المادية
والمالية والبشرية.

ثالثا/ إن تنفيذ برنامج التنمية الشاملة في الهضاب العليا ومنها
ولايتنا تيارت، يجب أن تعزز وسائل الإنجاز في القطاعات،
مثل السكن، المنشآت القاعدية من طرق وجسور، لأن التأخر
والتأهيل البشري ووسائل الإنجازات التي تملكها المؤسسات
ضعيفة.

فهل فكرت الحكومة في برنامج وطني لدعم وسائل الإنجاز
والتأهيل والتأطير المهني للبيد العاملة.

رابعا/ إن مسار تحديث مؤسساتنا والحاجات المعتمدة
لوطننا في مجالات التبادل التجاري لدفع عجلة التنمية
والنمو الاقتصادي في إطار الشراكة أصبحت تواجهه
صعوبات يجب معالجتها ومنها الموائى التي يجب أن
نحافظ عليها ونعمل على تحديثها لأنها تمثل السيادة
الوطنية والواجهة الرسمية للوطن. فإن نهائي الحاويات
لميناء الجزائر يتطلب الدعم والمتابعة على أن يبقى التسيير
للمؤسسة الوطنية نفسها لأنها تملك إطارا لهم خبرة وكفاءة
كبيرتين ووسائل معتبرة ووفرة مالية تمكنها من الاستثمار
والتأهيل والمشاركة في المنافسة الشريفة، أما الاستثمار
والمشاركة مع المؤسسات الأجنبية فتكون على أساس
الاستثمار الحقيقي الفعلي المباشر لأننا نملك رقعة
الاستغلال والشاطئ الكبير المقدر بحوالي 1200 كلم وهذا
من أجل الاستفادة من إنجازات جديدة واستحداث فرص عمل
أخرى تسهم في رفع معدل النشاط إلى أعلى.

في الأخير أتمنى لكم التوفيق والنجاح في أداء مهامكم رفقة
طاقمكم خدمة لوطن الشهداء. والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا السيد هواري الطيب، وأحيل الكلمة إلى السيد
عبد الحميد عون الله وسيليه السيد عبد القادر زباني،
فليتفضل.

بداية، نتقدم بالتحية والعرفان على الثقة التي وضعها فخامة
رئيس الجمهورية في السيد رئيس الحكومة لقيادة طاقم
الحكومة، متمنين لهم جميعا النجاح والتوفيق، كما أتقدم
بالشكر إلى كل المواطنين والمواطنات الذين وضعوا ثقتهم فينا
بولايتنا، ولاية تيارت وهم يتابعون المناقشة تتاح لنا فرصة
مناقشة برنامج الحكومة الجديد المعروض علينا في الفترة
التشريعية السادسة، هذا البرنامج الذي يحمل دفعا قويا وتحديا
كبيراً. ويمكننا التعبير عن الارتياح إزاء الإنجازات المحققة في
إطار تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، من أجل بلوغ
أهدافنا في مجال ترقية الشغل ومكافحة الفقر، وهذا لن نفلح
فيه إلا إذا اتخذت قرارات صارمة لمعاقبة المتلاعبين وتجنيب
الإمكانات الحقيقية الخاصة بالوسائل التي يجب توفيرها
لتحقيق حلم شعبنا الذي وضع فينا الثقة لطرح انشغالاته
ومعالجة مشاكله.

يجب علينا الاهتمام وتحمل المسؤولية في إنجاح التنمية
الشاملة بتدعيم وتعزيز المراقبة الصارمة مع تقديم الحلول
والبدايل الموضوعية في إطار الحوار الشفاف والمسؤول لبناء
وطننا.

أولاً/ أسجل بارتياح أن مشروع برنامج الحكومة جاء مركزاً
وشاملاً لكل القطاعات من ناحية الطرح والمعالجة والآفاق
المستقبلية.

ثانياً/ أتقدم باسم أسرة شهداء ثورة نوفمبر الخالدة، إلى السيد
رئيس الحكومة بالتحية الخالصة على الجهود المبذولة من خلال
الوعود التي قطعها لنا والبرنامج المسطر مع الوزارة والمنظمات
الوطنية لدعم القطاع حول استكمال تطبيق ما تبقى من مواد
قانون المجاهد والشهيد من خلال تقديمهم في مجلس الحكومة
والوزراء الأخير والموقف الرسمي والشجاع والوعود المعلن
عنها خلال عرضه بالأمس لمشروع برنامج الحكومة.

متمنياً أن تحذو كل القطاعات حذو هذا الموقف وتتحمل
مسؤولياتها لتنفيذ هذه القرارات والمراسيم. كما نتمنى أن تكون

برنامج قديم- 300 قاض سنويا وكذلك توظيف المستخدمين في جميع الاختصاصات لكن نلاحظ في الواقع شيئا آخر، إذ قد تطرح على القاضي من 100 إلى 150 قضية في الجلسة الواحدة للفصل فيها.

فيما يتعلق بإصلاح قطاع السجون، فبالإضافة إلى ما جاء في برنامج حكومتكم، السيد رئيس الحكومة، فإننا نطلب منكم عدم دمج المجرمين المبتدئين مع المجرمين المعتادين على الإجرام، وذلك لحمايتهم من جهة، ولتسهيل إعادة إدماجهم اجتماعيا من جهة ثانية.

كما نلتمس من سيادتكم في هذا الإطار مراقبة الظروف الصحية للمساكين مع ضرورة تكوينهم، كل حسب مستواه الثقافي ليتسنى لهذه الفئة الاندماج في المجتمع بسهولة.

فيما يخص الإدارة المحلية فإن برنامج الحكومة يهدف إلى منح رئيس الدائرة صلاحيات أوسع وجعل المجالس المنتخبة من قبل الشعب دون صلاحيات، نحن نرى أنه لا بد من منح المجالس البلدية والولائية المنتخبة الصلاحيات الكاملة في مجال التسيير، ويكون الوالي هو المراقب لهذه المجالس حول مدى تنفيذها للقوانين، مع مراجعة قانوني الولاية والبلدية، وجعلهما يتماشيان مع النظام اللامركزي تحت مراقبة الوصاية.

الموضوع نفسه، فيما يتعلق بتحسين الخدمة العمومية : فإن برنامج الحكومة يهدف إلى ذلك، لكن نتساءل عن طريقة تنفيذه؟

فمثلا في بلدية وهران عندما يريد مواطن استخراج شهادة ميلاد أصلية، والتي تعد أبسط خدمة عمومية مقدمة وهنا يلزم هذا المواطن بتقديم طلب إلى القطاع الحضري الذي يحوله إلى مقر البلدية وينتظر مدة أسبوعين، وأحيانا أكثر لاستخراج شهادة ميلاد أصلية من بلدية وهران، وهذه حقيقة معاشة إلى يومنا هذا.

سيدي رئيس الحكومة،

نلتمس منكم إيجاد حل جذري للحالة المدنية لبلدية وهران التي تعاني كثافة سكانية باعتبارها المدينة الثانية والبلدية الأولى على المستوى الوطني، وذلك لتسهيل الأمر على المواطنين

السيد عبد الحميد عون الله : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

السادة الحاضرين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أهنيء السيد رئيس الحكومة كبقية زملائي، على الثقة التي وضعها فيه فخامة رئيس الجمهورية، كما أهنيء الطاقم الحكومي.

أستهل مداخلتني وبعد الاطلاع على مشروع برنامج الحكومة المستمد، كما تعلمون، من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، نجده شاملا، وتطرق إلى جميع القطاعات بصفة شاملة لكن غير مدققة، كما قدم حوصلة عن جميع إنجازات سنة 2006، وأن المشروع الجدير بالمناقشة هو برنامج الحكومة المستقبلي المعروض علينا للمناقشة.

1- قطاع العدالة :

هذا القطاع الهام والحساس والذي يعد السلطة الثالثة في البلاد: فيما يتعلق بإصلاح العدالة، البرنامج طموح بخصوص هذا الموضوع، وهذا بعد كل الدراسات المنجزة لهذا الغرض، وقد طبقت فعلا في البرنامج، لكن يعاب عليها بعض النقائص لم يتم التطرق إليها منها :

بشأن مساعدي العدالة، أليسوا جزءا من قطاع العدالة؟ أليس الدفاع حق كل المواطنين وحق دستوري؟ ألا يعتبر أعوان التنفيذ مساعدي العدالة؟

وعليه، نلتمس منكم سيدي رئيس الحكومة، إدراج ضمن مشروع هذا البرنامج الخاص بإصلاح قطاع العدالة، جميع الأعوان المساعدين للمؤسسة القضائية ومنحهم العناية الكافية قصد تحقيق الأهداف المرجوة من إصلاح قطاع العدالة بصفة كاملة غير ناقصة.

أضيف كذلك ملاحظة بخصوص الموارد البشرية :

يعد في الحقيقة مشروع هذا البرنامج طموح بتوظيفه -وهو

وهذه الحكومة القديمة الجديدة، التي مرت عليها سنوات وهي تمارس مهامها تجسيدا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، مازالت تبحث عن الطرق الكفيلة لاستعادة الثقة، وبعث الأمل من جديد، ولقد عشنا انهيار الثقة في 17 ماي 2007، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن هناك نقائص كثيرة تمس المجتمع. وعليه، أراد المواطن أن يعبر عن غضبه وتعبه بعدم أدائه لواجبه الانتخابي.

سيدي الرئيس،

نحن في الجبهة الوطنية الجزائرية لا نعرف كيف نمدح، وإنما نهدف إلى إفادتكم بالهفوات التي لم ترد في مشروع برنامجكم، ونحن مستعدون لمناقشته بتمعن، وتبصر، لأن الشعب الجزائري بلغ درجة من الوعي السياسي والعمل، وهو يتابع كل كبيرة وصغيرة.

الموارد المائية:

إن ديمومة الموارد المائية لن تكون إلا عن طريق المزيد من إنجاز السدود، وإنجاز محطات لتحلية المياه، لكن أرى في هذا عدم توازن بين ولايات الوطن، الشيء الذي ألفت انتباه فخامة رئيس الجمهورية في زيارته لولاية "سيدي بلعباس"، حيث لاحظ أن هذه الولاية يتم تزويدها بالماء الصالح للشرب من سد "بن بهدل بتلمسان"، ومن سد "فرقوق" بمعسكر.

لهذا نقترح إنجاز سد بعين "بني السلطان" بلدية "وادي تاوريرة" بولاية سيدي بلعباس، حيث المعطيات الطبيعية متوفرة.

وحسب ما اطلعت عليه في الجزء الرابع - "الموارد المائية، فقرة "حشد المورد المائي" فإن الحكومة تسعى إلى خصخصة المنشآت الكبرى والبنية التحتية لهذه المادة الحيوية.

إن الجبهة الوطنية الجزائرية تتحفظ، وتناشد الحكومة وتقول: لا لخصخصة الماء.

الفلاحة:

إن المستثمرات الجماعية لم تنجح، وأؤكد أنها لم تنجح، لذلك أقترح على الحكومة إعادة النظر في تقسيم الأراضي إلى مستثمرات فردية.

وتمكينهم من استخراج وثائقهم من مصلحة الحالة المدنية في أسرع وقت مثلهم مثل بقية مواطني الولايات الأخرى.

في الصفحة رقم 12 من برنامج الحكومة وردت الفقرة 01 المتعلقة بتحسين ظروف معيشة المواطنين، وتلبية حاجاتهم الأساسية.

سيدي الرئيس الحكومة،

لقد وردت في البرنامج النقاط الآتية :

- تحسين الربط بالشبكة الاجتماعية الصالحة للشرب،
- شبكة التطهير،
- التزويد بالكهرباء،
- الغاز الطبيعي ... إلخ.

فهو برنامج طموح ولكن سيدي الرئيس المحترم، هناك أحياء في مدينة وهران تعد بمثابة مدن مثل : حي شطايو، النجمة، سيدي الشحمي، حي بوعمامة، حي سيدي معروف، حسي سيدي البشير، دوار بوجمعة... إلخ وحتى وسط مدينة وهران، فإن الماء إلى يومنا هذا يباع في الصهاريج، فما بالك بتوصيل شبكة الربط بالمياه الصالحة للشرب..

الرئيس : شكرا السيد عبد الحميد عون الله، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر زياني وسيليه السيد عبد القادر دراجي، فليتفضل.

السيد عبد القادر زياني : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

أهل الصحافة،

السلام عليكم.

إن برنامج فخامة رئيس الجمهورية يتمثل في وضع حد للعنف استعادة الثقة، وبعث الأمل من جديد.

أن تقلص مهام المنتخب أمام الإدارة. وعليه نرجو مراعاة نمو الديمقراطية في بلادنا بإعطاء المنتخب الصلاحيات الكافية لأداء مهامه كممثل للشعب.

إن إفلاس بعض البلديات وتورط المنتخبين هو نتيجة تعسف الإدارة. ولأنني أعلم جازما أن كل أمور تسيير شؤون البلدية تتم بعد مداولة وموافقة الجهات الوصية.

كذلك نقترح قانون خاص بالمنتخب سواء في المجلس البلدي أو في المجلس الولائي.

السكن والتعمير:

سياسة السكن والتعمير مقبولة بغية بناء مليون سكن إلى غاية سنة 2009، لكنني أخشى التأخر في الإنجاز، وغلاء مواد البناء التي تؤدي إلى توقيف المشاريع، وإعادة النظر في التكلفة.

إن معظم الأحياء في ولاية سيدي بلعباس قديمة، وسكان هذه الأحياء غير قادرين على الترميم، لذا على الحكومة أن تجد الصيغة المناسبة لمساعدة هؤلاء السكان، شكرا، والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا السيد زباني عبد القادر، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر دراجي، ويتبعه السيد نور الدين قبابي فليتنفضل.

السيد عبد القادر دراجي : شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة وطاقمه،

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

لقد مكنتنا دراسة برنامج الحكومة من الإطلاع على نواياكم في التكفل بهذه القطاعات الاستراتيجية التي لها أهمية بالغة لمستقبل الأمة والشعب.

إن قطاع التعليم العالي، الذي له أهمية كبرى في تكوين إطارات المستقبل.

الأشغال العمومية :

نواب البرلمان في العهدة السابقة أي الثالثة، والرابعة، والخامسة ونحن كذلك في العهدة السادسة نتحدث عن الطريق الوطني رقم 94 الذي يربط ولاية سعيدة بولاية تلمسان مرورا "بتلاغ مولاي سليمان" هذا الطريق هو في حالة متدهورة رغم (الدراسات التي انجزت)، وبالمناسبة نشجع السيد وزير الأشغال العمومية على وفائه بترتيب الطريق الرابط بين تغاليمت، خديدة، مريث، وادي تاويرية، مرحوم، والخيش بولاية البيض طريقا وطنيا.

الصيد البحري والموارد الصيدية:

جنوب ولاية سيدي بلعباس، لم ينل حقه من هذه الوزارة وأؤكد جنوب ولاية سيدي بلعباس لم ينل حقه من الوزارة، حيث أن هناك ملفات مطروحة على مستوى الوزارة بشأن تربية المائيات مثلا، إذ أن صاحب المشروع مستثمر من بلدية تغاليمت، له إرادة قوية والدراسة قبلتها المديرية المختصة. هناك كذلك ملف خاص بمشروع إنشاء مركز لبيع السمك لمستثمر من بلدية تلاغ. نرجو من الوزارة دراسة هذه الملفات وتقديم التسهيلات لهؤلاء المستثمرين.

التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي :

نسبة البطالة 12,5٪ هذا ما جاء به برنامج الحكومة، وهذا الرقم يلفت الانتباه ويدعوننا إلى أن نقول للحكومة، وبالأخص للوزارة المعنية أن تعيد النظر في حساباتها، لأن الواقع أضعف من ذلك.

الطاقة والمناجم :

إن بعض المناطق مازالت تعاني عدم توفر الغاز الطبيعي، وهو حال دائرتي مريث، ومولاي سليمان، والبلديات التابعة لهما.

التقسيم الإداري الجديد :

لم يرد في برنامج الحكومة التقسيم الإداري الجديد. وعليه نرجو منها أن تفيدنا بما يحمل هذا الملف حتى نخفف الضغط عن بعض الولايات، وهنا أؤكد مطلب سكان منطقة "تلاغ" بترقية هذه الدائرة القديمة إلى صف ولاية.

قانوني البلدية والولاية :

هذا الموضوع تناوله كثير من الزملاء النواب، وهذا نظرا إلى أهمية المواد القانونية التي تسيير البلدية والولاية، لكن نخشى

2- سن قانون أساسي للأستاذ، مع رفع راتبه الشهري إلى 75.000 دج حتى نضمن له كرامته، ونمكنه من أداء واجبه على أكمل وجه، إضافة إلى ضمان حقه في السكن لأنه من الأولويات وذلك لتوفير الشروط الكفيلة بتشجيع عودة الأدمغة إلى أرض الوطن.

أما فيما يخص تطبيق النظام الجديد المعروف بنظام (LMD) (ليسانس، ماستر، دكتوراه فقرات في برنامجكم عبارة "التركيز خصوصا على إضفاء الطابع المهني على عمليات التكوين، من أجل الاستجابة لحاجات الاقتصاد" لكن ومنذ سنة 2004 أدرج نظام (LMD) في الجامعات الجزائرية دون نقاش مسبق، بل في إطار عملية تغليب لإخفاء هدفه الرئيسي المتمثل في تكسير الشهادات الوطنية، والحط من قيمتها، أو تنصل الدولة عن دورها، من أجل إخضاع الجامعة الجزائرية للمؤسسات الاقتصادية بما فيها الأجنبية.

إن تخرج الدفعة الأولى ليسانس هذه السنة في إطار هذا النظام وبطريقة إجبارية أدى، على سبيل المثال لا الحصر، إلى خروج 25.000 طالب بجامعة مولود معمري بولاية تيزي وزو في احتجاج للمطالبة بسحب هذا النظام، وخروج طلبة السنة أولى جذع مشترك بجامعة هواري بومدين بباب الزوار في احتجاج بسبب إلغاء شهادة مهندس دولة.

فإذا اعترض الطلبة على هذا النظام بهذا الكم والكيف، فليس من باب السلوك الجنوني، وإنما لأسباب حقيقية دفعت بهم إلى إبداء رفضهم القاطع لهذا النظام.

لا بد أن نقف عند هذه النقطة، لأضيف مثالا على ذلك تقليص ساعات الدراسة فرع المحاسبة، حيث أصبح طلاب هذا الفرع يدرسون إحدى المواد المقررة في مدة ثلاث أسابيع بدلا من دراستها عبر ثلاثي كامل. وهنا نتساءل: هل التكوين مدة ثلاثة أسابيع يعادل تكوين ثلاثي كامل؟

أما عن التخصصات، فهي موزعة حسب المحيط الاقتصادي والأقليمي مثلا بعض التخصصات التي تدرس في جامعات الشمال لا تدرس في جامعات الجنوب مثل علم البحار.

نحن في حزب العمال نعتبر أن قطاع التعليم العالي هو من ضمن الأولويات، مما يتطلب إنشاء مراكز جامعية لتكوين إطارات جزائرية وضمان حق أساسي حرم منه الشعب الجزائري طيلة 132 سنة تحت نير الاستعمار.

وقد تخرج من الجامعة الجزائرية ما يقارب المليونين من حاملي الشهادات العليا الذين ساهموا في تأطير الاقتصاد الوطني، وكذا خدمة الإدارة والمرافق العمومية.

نحن نرى أن ديمقراطية التعليم من خلال مجانيته، ومن خلال توفير شروط التكوين وتحصيل المعرفة، سمح لأبناء الشرائح الواسعة بالالتحاق بالجامعات إذ يقارب اليوم عدد الطلبة المسجلين المليون، وفاق عدد المتخرجين مائة وعشرة آلاف متخرج لسنة 2006.

لكن منذ أن فرض علينا صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي سياسة التقشف، بدأت الدولة تتنصل تدريجيا عن مهامها فتقهقرت القدرة الشرائية عبر مخطط التصحيح الهيكلي، الذي تزامن مع المأساة الوطنية.

لقد عرفت الجامعة الجزائرية انحطاطا كبيرا فتضاعفت هجرة الأدمغة التي بلغ عددها 40.000 من ضمنهم عدد كبير من الأساتذة الذين كونتهم الدولة الجزائرية، حيث بلغت نسبة العجز في المؤطرين الجامعيين اليوم حوالي 25.000 منصب بيداغوجي، في الوقت الذي يفتقد الأساتذة إلى قانون أساسي حيث يعمل في إطار الأستاذ إلى حد الآن عقود التشغيل المؤقتة مع هشاشة الشغل بالنسبة للموظفين الجدد. وما يزال راتب الأستاذ الجامعي (الحد الأدنى للراتب) زهيدا بالرغم من توفر الموارد المالية، وهذا مع اعتراف الجميع أن هجرة الأساتذة إلى الخارج سببها الرواتب الزهيدة وعدم توفر شروط البحث العلمي.

وعليه، إذا أردنا أن تؤدي الجامعة الدور المنوط بها لا بد من:

1- توفير الإمكانيات اللازمة للتكفل الحقيقي بالأساتذة وتشجيع عودة الإطارات والباحثين لتفادي اللجوء إلى متعاونين أجنب في مختلف القطاعات.

السادة الوزراء المحترمين،
السادة النواب الأعزاء،
السادة رجال الإعلام الأفاضل.

بداية، نسجل بكل اعتزاز، أن برنامج الحكومة الذي بين أيدينا قد تم إعداده استنادا إلى برنامج فخامة رئيس الجمهورية إذ منذ تبني سياسة المصالحة الوطنية، واختيار سياسة الإنعاش الاقتصادي كبعد استراتيجي وتنموي، عرفت الجزائر استقرارا في معدل النمو، وأصبح المواطن يشعر بالأمن ويتطلع إلى المستقبل.

وأنا أطلع وأدقق في برنامج الحكومة لاحظت بأنه يتضمن محاور متماسكة ويمس كل القطاعات.

ويمكن أن أقدم بعض الاقتراحات التي أخصها فيما يأتي :
1- فيما يخص تسيير المالية العمومية: فإن أمكن الأمر اختيار بعض الولايات كتجربة ومن بينها ولاية مستغانم، وقد اخترت هذه الولاية نظرا إلى تحكّمها في تسيير ميزانية الولاية وتنفيذها.

استعمال بعض تقنيات المحاسبة التحليلية (التكاليف) في عمليات تنفيذ النفقات العمومية، على أن تعمم بعد ذلك في جميع الولايات وذلك لترشيدها (أي ترشيد النفقات) وتسهيل عملية المراقبة والمتابعة، والتحكم في دقة الحسابات.

كما نقترح إعادة النظر في القانون رقم 84-17 المتعلق بالقانون العضوي للمالية، وأقصد بذلك إعادة النظر في تصنيف النفقات العمومية، حتى تكون لدينا ميزانية ذات أهداف، وليست ميزانية وسائل، وأن تكون المصادقة على الميزانية بالبرنامج والأهداف، وليس بالفصل والمادة.

2- أقترح إدخال بعض التعديلات في التشريع الجبائي، ولاسيما التخفيف من الضريبة على بعض الفئات كالتالي لا يتجاوز رقم أعمالها 600.000.00 دينار، وهذا لغرض مساعدتها، والابتعاد عن المقولة الشائعة "ضريبة تقتل ضريبة"، وبذلك يكون التحصيل أكثر.

إن هذا النظام "الانجلوساكسوني": الجديد علينا، تفرضه العولمة واقتصاد السوق خدمة للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

نحن في حزب العمال نعتبر هذا تكسيرا للشهادات الوطنية وإلغاء للطابع الوطني للشهادة. كما نقترح فتح نقاش حقيقي للطلبة يمتاز بالشفافية والديمقراطية. ولم لا إجراء استفتاء طلابي؟

إن فرض إصلاح تلو الآخر على الجامعة من أجل تكييفها مع العولمة في حين ينتشر الفساد في تسيير الخدمات الجامعية بعد أن أصبحت تخضع لنظام مستقل بنية تنصل الدولة كليا عن هذا القطاع الحيوي، وكذا فرض نظام LMD (ليسانس ماستير) دكتوراه المفروض من الخارج يرمي إلى تفكيك الجامعة العمومية.

نحن في حزب العمال نعتبر أن هذا التوجه يرمي إلى إقصاء غالبية الشعب من الحق في التعليم العالي، حيث تصبح الأقلية فقط من الأغنياء قادرة على دفع تكاليف الالتحاق بالجامعة الخاصة.

نذكر أنه في غالبية الدول التي نشأ فيها نظام اقتصاد السوق لم تخصص الجامعة العمومية، وأن الحق في التعليم العالي مخول للجميع، ويكرس مبدأ المساواة. هذا الحق الذي انتزعه الشعب الجزائري عبر تضحية مليون ونصف مليون شهيد، وبعد التراجع عنه تكسيرا للدولة من خلال تفكيك مهامها الأساسية.

ولهذا لا بد من إلغاء قرارات الخصخصة في التعليم العالي للدفاع عن الجامعة العمومية، وعن الحق في التعليم العالي والدفاع عن كرامة الأساتذة الجامعيين وعن الشهادات الوطنية التي تكرس وحدة الجمهورية..

الرئيس : شكرا السيد عبد القادر دراجي، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين قباي، ويتبعه السيد حسان بونفلة.

السيد نور الدين قباي : بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،

الرئيس : شكرا السيد قبابي، وأحيل الكلمة إلى السيد حسان بونفلة، ويليه السيد كمال فرقوري.

السيد حسان بونفلة : بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السادة الوزراء،
إخواني أخواتي النواب،
السلام عليكم.

السيد الرئيس،

عندما نتكلم عن مشاكل الشعب، فإن السادة الوزراء ترشحوا نوابا ويعرفون جيدا مشاكل هذا الشعب، وإذا تناول أحدهم الكلمة، فإنه سوف يتكلم أكثر منا في هذا الشأن، لذا وجب علينا فقط تذكيرهم من حين لآخر.

السيد الرئيس،

أود أن أوجه سؤالا إلى السيد وزير التضامن، فيما يخص قفة رمضان، فالشعب الجزائري له كرامة ولا يطلب الصدقة، بل يريد أن يعمل، وقفة رمضان هذه، تجعل المواطنين والمواطنات يقفون في طابور مدة ساعتان من الزمن تحت أنظار الكاميرات ليمنحوا في النهاية قدر من الحمص فطورا في رمضان، دون مراعاة لكرامة وأنفة هؤلاء المواطنين. نحن ندعو إلى تكفل الدولة بهذه الفئات من المجتمع، منحهم مساعدات بطريقة تحفظ لهم ماء الوجه، فيعدون إفطارهم في عناية وطمأنينة.

أما الأمر الثاني فيتعلق بقضية السكن، وهي من القضايا الخطيرة جدا السيد رئيس الحكومة، لأن نسبة حوالي 80٪ من المستفيدين لا يدفعون الإيجار لماذا؟ المشكل يكمن في قانون السكن الاجتماعي نفسه، ينقطن جيدا، فتمنح 90 نقطة لبعض المستفيدين مثلا، وتعطى لهم السكنات ويتم تصويرهم بكاميرات التلفزيون وبعد أسبوع من شغل المسكن، يأتي المحضر القضائي للتبليغ بضرورة إخلاء المسكن، بسبب عدم تسديد الإيجار.

لابد من وضع قانون صارم مثلما هو الحال في الدول الأوروبية، كفرنسا مثلا، لتنظيم السكن الاجتماعي، ليصبح معترف به كسكن اجتماعي يتوجب دعمه.

الصحة :

نقترح إعادة النظر في الخريطة الصحية إذ أن ولاية مستغانم في حاجة ماسة إلى مستشفى جامعي وهذا لتقليل الضغط على مدينة وهران، والشيء نفسه بالنسبة إلى دائرة عشعاشة التي تبعد عن ولاية مستغانم بحوالي 80 كلم تؤكد كل التقارير الصحية أنها بحاجة إلى إنشاء مستشفى. وبخصوص المرسوم الجديد الذي يقترح تقسيما جديدا للولاية نقترح أن تحظى دائرتي بوقيراط، وعشعاشة بقطاع صحي مستقل.

4- الفلاحة :

ندعم البرنامج الوطني للتنمية، إلا أننا لاحظنا أن الفلاح هو الذي يبادر بنفسه في عملية الحرث والزرع ثم يتحمل وحده النتائج، لذا نقترح قانونا لحماية الفلاح في حالة حدوث قوة القاهرة تؤدي إلى إتلاف محاصيله الزراعية يضمن له الاستفادة من التعويضات، كذلك معالجة مسألة التسويق والبيع، إذ هناك من الفلاحين من يجد صعوبة في تسويق محصوله الزراعي وبيعه.

5- النقل :

الشغل الشاغل لسكان ولاية مستغانم هو خط السكة الحديدية الموجودة داخل المدينة والتي نقترح تحويلها إلى بلدية مزاغران.

6- الرياضة :

نقترح أن تضم كل دائرة ملعبا معشوشبا، وقاعة متعددة الرياضات.

7- التربية :

لاحظنا أن المدارس الابتدائية مجهزة بالمدفآت، لكن تزويدها بالمازوت تختص به البلدية لذلك نقترح اعتمادا خاصا بهذه المسألة.

8- القانون الأساسي للشرطة :

لاحظنا أن أعوان الشرطة الذين أوكلت لهم مهمة حماية المواطن، والممتلكات والدفاع عن الوطن يستوجب أخذ ظروفهم الخاصة بعين الاعتبار ونأمل أن يحظوا ببعض الامتيازات في إطار القانون الأساسي للشرطة.

وأخيرا أحبي كل مواطني وسكان ولاية مستغانم على الثقة التي وضعوها في قائمة حزب جبهة التحرير الوطني. وشكرا.

المدة ليس لك الحق في تجديد العقد، فلا حق له إلا في العمل سنتين! لماذا لا توفرنا له عملا؟!

وحتى في إطار البنوك الخاصة بتمويل الشباب البطال، فإنه في ولاية قالمة وحسب ما لمسناه خلال الحملة الانتخابية هناك تدعيم ضعيف لهذه الفئة الشبانية، حيث يشترط أن يكونوا من داخل الولاية، أما من خارج الولاية فلا. ونطلب هنا من وزير المالية إجراء تحقيق في هذه القضية.

سيدي الرئيس،
نحن كنواب نريد أن نكون المرآة العاكسة لحقيقة الشعب ونطلب منكم فقط التأكد من هذه الحقيقة للقضاء على المشكل قبل تفاقمه.

وخلاصة قولنا أننا نساند كل من برنامج فخامة رئيس الجمهورية ونزكي برنامج الحكومة، ولا ننسى الحكومة السابقة التي كان على رأسها السيد أحمد أويحيى. شكرا. وبارك الله فيكم.

الرئيس : شكرا السيد حسان بونفلة، وأحيل الكلمة إلى السيد كمال فرثوري، ويتبعه السيد علي الهامل.

السيد كمال فرثوري : بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أؤطر كلمتي هذه بأبعاد أرجو من خلالها إضفاء مصداقية أكبر على الملاحظات والاقتراحات التي سأبديها بشأن برنامج الحكومة.

أولا/ أقول أن البرنامج المقدم هو برنامج رئيس الدولة، بمحاورة الكبرى.

نقطة أخرى السيد الرئيس، أننا نلاحظ أن الأمور تختلف من ولاية إلى ولاية أخرى، فولاية قالمة التي تعد ولاية فلاحية، ومع ذلك الفلاحون ليس لهم مخزن خاص بمحاصيل القمح. نريد توضيحا في هذه النقطة.

نقطة أخرى تتعلق بالبطالة. لماذا لا نحدث بطاقة البطال كما في الدول الأوروبية، حيث نؤمن للبطالين مبلغا ماليا إلى غاية أن نجد لهم منصب عمل. يجب أن ينظم ذلك بموجب قانون خاص.

فكيف تعترف اليوم نسبة 80٪ منا بأن هناك بطالة، في حين يصرح من جهة أخرى بأن الدولة في بحبوحة مالية. أين هذه البحبوحة. أين هي؟!، إننا حقا لم نفهم كيف نسميها بحبوحة مالية، وأولادنا لا يستطيعون العيش؟ فإن كانت هناك بحبوحة مالية حقا لا بد من الاهتمام بالشعب، وأنا متأكد أنه لا يمكن لرئيس الجمهورية، ولا لرئيس الحكومة أن يرضى بتجوع الشعب.

وبالرغم من أننا نساند برنامج فخامة رئيس الجمهورية ونزكي برنامج الحكومة، إلا أنه لا بد من التصريح بمشاكل الشعب التي يعلمها كافة أعضاء الحكومة، لأنهم تناولوها في تدخلاتهم أثناء حملاتهم الانتخابية في الترشيحات الأخيرة.

السيد الرئيس، نريد أن نقول لكم أن الشعب الجزائري حقا يعاني، ومشاكله كثيرة، لا بد من معالجتها. فمثلا بالنسبة لولاية قالمة، وأذكر أنني إلتقيت أحد الزملاء داخل مجلس الأمة وهو وزير المالية سابقا ووزير الخارجية حاليا في إطار مناقشة قانون المالية، أين قدمنا له بعض الأمثلة والشروحات بخصوص ولاية قالمة، وبعض بلدياتها، ونذكر منها على سبيل المثال بلدية "وادي الزناتي" الأكوخ قابعة في هذه البلدية منذ سنة 1958 إذ من العار والعيب أن تكون هذه الولاية المجاهدة بهذه الصورة، لأنها من المفروض أن تحظى بكل الاحترام والتقدير، ولا بد من أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، وأن يكون هناك تقسيم عادل أثناء إعداد قانون المالية.

أما عن قضية عقود ما قبل التشغيل، فنحن نعلم أن العامل بأجرة لا يستطيع العيش بأجرته. فكيف لإطار جامعي أن يعمل في إطار عقود ما قبل التشغيل لمدة سنتين يقال له بعد انقضاء

هذه الدولة، استنادا إلى هذا الجهاز، ويبدو أن تأخر الجزائر في هذا المجال، راجع إلى "العطالة" التي تتميز بها منظومتنا البنكية، حيث أن الأرباح المحققة قد تتحول إلى خسائر نتيجة عدم التفاعل السريع للبنوك. فالحل يكمن في إصلاح هذه الأخيرة في أقرب الآجال. نحن في حركة مجتمع السلم، نقترح في هذا الإطار التحول ولو جزئيا إلى البنوك الإسلامية، فإن كان التوجس مازال قائما، فإننا نذكر أن كبريات الدول كالولايات المتحدة وكندا وغيرهما قد أعتمدت هذه البنوك في منظومتها البنكية، ولنبدأ بإنشاء شبائيك إسلامية في بنوكنا.

محور السياسة الطاقوية :

تفتقر هذه السياسة في بلادنا إلى نظرة استراتيجية (من 20 إلى 30 سنة)، فنحن نتسائل عن جزائر ما بعد المحروقات، فما عدا الطاقة النووية التي أضيفت في البرنامج، ليس هناك نظرة استراتيجية لما يسمى بالطاقات النظيفة والطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية، الهيدروجينية وغيرهما).

إن استعمال الهيدروجين، مثلا كطاقة بديلة قد شرع فيه في الدول المتقدمة، ونحن نملك الامكانيات الذاتية لإنتاج هذه الطاقة، وأقصد البشرية على وجه الخصوص.

محور استراتيجية التنمية الريفية :

نريد أن نرى على أرض الواقع ما ورد في هذا المحور لاسيما التماسك الاجتماعي ومكافحة التهميش والإقصاء، الإنصاف والمساواة بين الجميع للاستفادة من الموارد، صدقوني عند زيارتي لبعض المناطق الريفية المعزولة وكذا بعض المناطق المهمشة بولاية قسنطينة كبني مستينة، سيدي أعراب ببلدية ديدوش مراد، وحيي "الكومينال" ببلدية الخروب، وأولاد رحمون، صدقوني لقد أحسست أن الزمن قد توقف بالنسبة إلى هذه الشريحة من الناس، ليس لهم من مقومات الحياة العصرية شيئا يذكر، فلا ماء ولا غاز ولا كهرباء، أما المرافق الثقافية والرياضية فكأنك تتحدث عن امتلاك القمر، صدقوني إن بعضهم يسكن بجوار قناة صرف المياه القذرة - أكرمكم الله، أما مشكل البطالة فحدث عن البحر ولا حرج.

محور التربية الوطنية :

لابد من تقييم مرحلة الإصلاحات ونتائجها وأقصد بالتقييم،

ثانيا/ أي برنامج مهما أوتي من توفيق فهو يحتاج إلى تحسين وإلى نقد.

ثالثا/ ينسجم البرنامج المقدم في ثلاثة أرباعه مع البرنامج الانتخابي لحركة مجتمع السلم.

رابعا/ المواضيع محل الخلاف هي التي سيتناولها نواب الحركة بالنقد والاقتراح.

خامسا/ جل مداخلة السيد رئيس الحكومة اقتصرت على تقديم حصيلة فقط، ولم نجد في البرنامج آجال زمنية للإنتاج.

محور تعزيز مكافحة الجريمة والتحكم فيها :

إن مكافحة الجريمة ومحاربة الرشوة، يتم في اعتقادي من خلال معالجة الأسباب المؤدية إلى ذلك. وأقصد بذلك الاهتمام بمنظومتنا الأخلاقية وترقيتها، هذه المنظومة التي لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه، حيث لا توجد برامج تربوية لا في وسائل الإعلام وعلى رأسها التلفزيون ولا في المؤسسات التربوية ولا حتى في المساجد.

إن الدولة مهما بذلت من جهود في مكافحة هذه الظواهر والآفات ومواجهتها، فلن تستطيع القضاء عليها كلية. ففي تقديري تخصيص (واحد من ألف) من ميزانية مخصصة لهذا الأمر، كفيلا إذا ما خصص لبرنامج تربوي أخلاقي شامل محكم الدراسة، أن يأتي بنتائج أفضل والأمران يكمل أحدهما الآخر ولا يتناقضان، والبرنامج الأخلاقي أصبح يفرض نفسه فرضا، لأننا نواجه فسادا مهيكلا واحترافية عالية في هذا المجال. إضافة إلى ذلك، لابد من معالجة قانونية مكافئة لحجم هذا الجرم من خلال تسليط أقصى العقوبة للمتورطين في الرشوة وكذا لمروجي المخدرات التي تعتبر السبب الرئيسي لمعظم الجرائم. بعض الدول تتوان في تسليط عقوبة الإعدام على تجار المخدرات ومروجيها، فلم لا نحذوا حذوهم؟!

محور السوق المالية :

أصبح من غير المقبول اليوم ولوج هذه السوق من غير استحداث أجهزة للاستثمار إذ لي بعض الأصدقاء يشتغلون في هذه الأجهزة في بلد عربي أكدوا لي أنهم يجلبون أموالا طائلة، لصالح

السيد علي الهامل : بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
سيداتي سادتي، معالي الوزراء،
أخواتي إخواني النواب،
الأسرة الإعلامية،
جميع الحضور،
السلام عليكم.

أهنئ الجميع على الثقة التي منحت لهم، كما لا يفوتني أن أشكر جميع سكان ولاية أدرار، والذين يفوق عددهم 19 ألف نسمة على الثقة التي منحوها إيانا من أجل تمثيلهم في هذا المجلس الموقر.

فيما يتعلق ببرنامج الحكومة، فإنني أسجل أول نقطة -اختصارا للوقت- التي كثيرا ما نعانينا في ولاية أدرار، وتتعلق بتسعيرة الكهرباء، ففي برنامجكم، السيد رئيس الحكومة، تطرقتم إلى تخفيضها -إن شاء الله- والتي نتمنى أن تتم في القريب العاجل مع العلم أن تكلفة استهلاك العائلة المتوسطة للكهرباء في ولاية أدرار تعادل 13000 كيلواط، وفي فصل الصيف من شهر جوان إلى غاية شهر أوت، تستهلك ما يقارب 9000 كيلواط، أي ما يعادل حوالي 40000 دينار جزائري ولعلمكم أن ولاية أدرار تضم حوالي 62 ألف عائلة، فإن قمنا بعملية حسابية بسيطة، نجد المبلغ المالي المخصص لقطاع الكهرباء في ولاية أدرار لا يتعدى 4 ملايين دينار جزائري، فهو مبلغ ليس بالكبير على الدولة الجزائرية من أجل إعانة هذا المواطن الذي يعاني بهذه المنطقة الخاصة.

فيما يتعلق بالنقطة الثانية والمتعلقة بامتحان شهادة الأهلية لهذا الموسم، فقد جرت في ظروف قاسية، حقيقة أن الدولة صرفت أموالا من أجل اقتناء مكيفات هوائية وتشبيتها في الأقسام، لكن والسبب بسيط لم يتم تشغيلها لعدم إيصالها بالكهرباء، مما اضطر التلاميذ إلى إجراء الامتحان دون مكيفات، فكانت نتيجة الامتحانات أن نسبة النجاح لم تتعد 32٪. لذا نتساءل لماذا والسبب بسيط يتمثل في عدم إيصال الكهرباء الذي فوت فرصة إجراء التلاميذ لامتحاناتهم في جو منعش ومكيف.

تقييم الأهداف التي وضعت والتي تتناقض تناقضا صارخا مع الأرقام المحصل عليها، فما لاحظناه في الطور الابتدائي على وجه الخصوص، اكتظاظ البرامج بالمواد المقررة، الذي أدى إلى الشعور بالملل لدى التلاميذ الذين لم يعد يهمهم إلا الحصول على نتيجة مقبولة في الامتحان، أما إذا ما أجرينا اختبارا لأجل استكشاف إمكانية تحقق الأهداف في سلوك التلاميذ وتحصيلهم، لولينا من النتيجة فرارا ولملنا منها رعبا.

محور التعليم العالي والبحث العلمي :

سأتناول بعض القضايا المتعلقة بالموضوع من وجهة نظر عليم وملم بقضايا القطاع بحكم ممارسة ميدانية كأستاذ باحث مدة 20 سنة.

القضية الأولى المتعلقة بنظام LMD (ليسانس، ماستر، دكتوراه) غير واضح المعالم، دخلنا الآن في (M) أي الماستير master وليس هناك برامج مضبوطة بل اقتراحات من هنا وهناك، قام بها الأساتذة على وجه الاستعجال دون دراسة حقيقية بحكم سلطان الأجال.

القضية الثانية المتعلقة بمدرسة الدكتوراه، فالمعلومات جد شحيحة في هذا الشأن، ولا أحد يعلم مجالات التقاطع مع LMD (ليسانس، ماستر، دكتوراه) وما موقع كل من LMD ومدرسة الدكتوراه من عالم الشغل، فقد أصبح معروفا لدينا أن الجامعة تخرج بطالين!

القضية الثالثة متعلقة بالمستوى التعليمي الذي يعرف تفهقرا مستمرا، فالجامعة الجزائرية أصبحت ترتب في المراتب الأخيرة في الترتيب العالمي للجامعات وحتى في الترتيب الإفريقي.

القضية الرابعة،

متعلقة بالبحث العلمي: من خلال ممارستي الطويلة، يمكنني الجزم أنه ليس هناك استراتيجية في هذا المجال، إذ ليس هناك علاقة للبحث العلمي بالتنمية...

الرئيس : شكرا السيد كمال فرثوري، وأحيل الكلمة إلى السيد علي الهامل.

له، لكن دراسة المشروع لم تكتمل بعد، فما بالك بالأشغال، سنة كاملة من أجل دراسة المشروع!.. وسنة كاملة من أجل إعداد الصفحة!، أين نحن ذاهبون بهذه الذهنية؟ فمن الخاسر؟! طبعاً ولاية أدرار لأنها لن تستفيد من مشاريع جديدة إذا لم تنجز المشاريع القديمة.

إضافة إلى مشروع إنجاز طريق زاوية الدباغ - البيض المسجل، فهناك مشروع آخر هو طريق أدرار - تندوف المسجل كذلك، ولم تكتمل الدراسة بشأنه بعد، ونطمح إلى إنجاز الطريق أدرار - أولف، من أجل تقريب المسافات الشاسعة وولاية أدرار من الولايات الشاسعة المساحة، كما يعلم الجميع، فالانتقال من ولاية إلى أخرى يستلزم قطع مسافة 1300 كلم، وهي المسافة نفسها من الجزائر العاصمة إلى ولاية أدرار.

فيما يخص وزارة الصناعة، كانت قد هيئت المنطقة الصناعية بأدرار لكن مع الأسف عوض أن تهيئ المنطقة الجديدة هيأت المنطقة القديمة، وتم صرف مبلغ 34 ملياراً دون أية نتيجة تذكر، عندما استفسرنا عن الأمر قيل أنه صادر عن الوزارة المعنية، ليت من اتخذ هذا القرار ينتقل إلى عين المكان للنظر في المنطقة المهيأة. فالمؤسسة الولائية لتجسيد المناطق الصناعية موجودة في الميدان بإمكانها أن تهيئ المنطقة الصناعية الجديدة، وتسمح بذلك للمستثمرين الذين يجدون عند قدومهم مخطط مسح الأرضية مهياً وكذلك التطهير الخاص بالمنطقة فيتسنى لهم أن ينشؤوا مصنعاً أو بينوا شيئاً آخر ولا يضطرون إلى صرف المزيد.. لماذا تخصص مبلغ 34 مليار على منطقة قاحلة نعتبرها مقبرة.

فيما يخص غلاء تذاكر السفر الجوي، فالطائرة بولاية أدرار لا يركبها ولا يستعملها إلا النفر القليل من سكان الولاية أو الصينيون العاملون بهذه الولاية، فثمن تذكرة السفر بالطائرة ذهاباً - أياً تبلغ 20.000 دينار جزائري، ناهيك عن توقيت الرحلات الذي يشبه توقيت قطاع التعليم عندما كانت تبرمج المواد المهمة كالفيزياء والرياضيات في الأوقات المناسبة، وتدرج مادة الرياضة في الأوقات المتبقية، هذا ما يحدث لولاية أدرار، فيما يخص رحلات الطائرات، إذ يتم حجز التذاكر لفئة معينة في الأوقات المناسبة، أما الرحلات الباقية فغالبا ما تكون بعد منتصف الليل وليصل المواطن البسيط على الساعة 3

فيما يخص التوقيت الصيفي، فهذا الأمر كان مطلباً ملحا نطالب به اليوم أيضاً كون المنطقة معروفة بحرارتها المرتفعة التي قد تبلغ 60 درجة! في الظل في فصل الصيف، لذا حبذا لو برمجت الامتحانات ابتداءً من السادسة صباحاً إلى غاية الثانية والنصف بعد الظهر، لكان الوضع أفضل، ولكن هناك اقتصاد حتى في هياكل الدولة.

أما عن التنمية المحلية، فقد ذكر معالي رئيس الحكومة رقم 26 ألف مشروع استثماري مسجل لدى الوكالة الوطنية للاستثمار، الذي سيوفر 463 ألف منصب عمل، حقيقة أن هذا الرقم رائع، لكن حقيقة الأمر في الميدان هو أن تطبيقه لا يتعدى نسبة 10٪/ لماذا؟ لو كانت القرارات مماثلة للقرارات التي أصدرها السيد وزير الاستثمار المتعلق بمدة إصدار قرار الذي يجب ألا تتعدى مدته 72 ساعة، ونتمنى من الإدارات الأخرى أن تحذو حذوه وألا يتعدى قرار الامتياز لأي مشروع استثماري مدة شهر واحد، فاليوم عندما نتجه إلى اللجنة المحلية لدعم وترقية الاستثمار (calpi) من أجل طلب الحصول على قطعة أرض بولاية أدرار من أجل إعمارها، يبقى الطلب معلقاً مدة 3 أشهر دون النظر فيه من قبل "هذه اللجنة" وتبقى مدة 6 أشهر دون الحصول على قرار الامتياز ومدة سنة دون الحصول على رخصة البناء، إن مشروعاً استثمارياً بولاية أدرار يستغرق مدة إعداد ملفه سنتان حتى يتسنى لك الحصول على كل الوثائق، نتمنى أن يستدرك هذا النقص، لأننا بحاجة إلى هذه الاستثمارات ونتمنى أكثر أن تكون صناعية كون الولاية ليس بها أية استثمارات إلا بعض الاستثمارات الأجنبية التي لا توفر يد عاملة دائمة بل مؤقتة فقط مدة شهرين أو ثلاثة ليجدوا أنفسهم بطالين من جديد، لذلك نطالب بالإسراع في دعم الاستثمار المحلي وجعله من الأولويات.

كما لا يفوتني أن أذكر ببعض المشاريع الضخمة مثل مشروع إنجاز الطريق الرابط بين زاوية الدباغ ومدينة البيض الذي من شأنه فك العزلة وتقريب الولاية من مدينة وهران بتقليص مسافة طولها 400 كلم والتقليص من تكلفة النقل. منذ يوم 30 سبتمبر إلى اليوم أي بعد مرور 10 أشهر، لم تفصل لجنة حل الأظرفة بعد في الصفقة، فلماذا هذا التماطل؟! الشيء نفسه ينطبق على مستشفى أدرار الذي سيضم 240 سريراً، مرت سنة على تسجيل هذا المشروع وقامت الدولة بتقديم الاعتمادات اللازمة

وذلك من خلال تبني منطق المشاركة الديمقراطية بإشراك فعاليات المجتمع المدني كقوة اقتراح وقوة فاعلة في الرقابة والمساءلة وضمان الشفافية التي تمثل معايير الحكم الراشد مع وجود مجال تعبيرى تعددي حر متمثل في صحافة تعددية وحررة وفتح المجال الإعلامي والسياسي أمام الأحزاب السياسية ليس في المواعيد الانتخابية فقط، وأمام كل المواطنين وممثليهم والعمال ونقائبيهم والتداول السلمي والديمقراطي على السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وتعددية ومنظمة، وممارسة حقوق المواطنة. هذه هي المعايير وعناصر الحكم الراشد الذي نطمح إليه من أجل تحقيق وتطبيق النظرية السياسية الحديثة في مجال الحكم الراشد أو ما يعرف بنظرية D-les trois فالحكم الراشد الديمقراطي يساوي حقوق الإنسان، والتنمية البشرية، والديمقراطية التشاركية، ولا يفوتني المقام لأحيي سكان ولاية قسنطينة على ثقتهم فينا وفي غيرنا من نواب الولاية وأملهم أن يتعاون الجميع لدفع عجلة التنمية بالولاية لاسيما أنها تحظى بعناية خاصة من قبل فخامة رئيس الجمهورية الذي حطم الرقم القياسي في زيارته لها ودعمها ماديا ومعنويا، كما أنها تحطم الرقم القياسي في عدد الوزراء المنحدرين من قسنطينة، ورغم ذلك فهي تعيش تقهقرا واضحا في الثقافة والسياحة، في الثقافة رغم إمكاناتها وقدراتها السياحية من جسور معلقة، من مدينة قديمة، من ضريح ماسنيسا، من قصر الباي ومتحف سرتا، من درب السواح ومسابع قيصر ومن مدينة تديس الأثرية tiddis رغم ذلك ترى سكانها ينامون باكرا في عز الصيف في الساعة 9 مساء، فمدينتهم مدينة نائمة مدينة أموات، من الناحية السياحية والثقافية.

كما أن وتيرة الاستثمار بالولاية تسير ببطء وتعاني نقصا واضحا في المرافق الجوارية لاسيما في البلديات النائية، فالمواطن القسنطيني لا يجد مكانا طبيعيا آمنا لقضاء عطلة نهاية الأسبوع رفقة عائلته نظرا إلى التدهور البيئي الذي تعيشه غابات مريش وحديقة جبل الوحش، فعلى سبيل المثال ورد في مشروع البيئة وتهيئة الإقليم تشجيع وسائل النقل النظيف الذي يستخدم أنواع الوقود الأقل تلوثا وذكرت قسنطينة ضمن الولايات التي زودت بمحطة مراقبة جودة الهواء، فهذه حقيقة ومكسب لكن التدابير المتعلقة بالمشور الأول وهو ضمان هواء نظيف وصحي ونقي، غائبة تماما على اعتبار أن كثيرا من

صباحا؟! أين يتجه في هذا الوقت؟.. فلنعابنوا بأنفسكم حتى تدركوا ما نعانيه بهذا التوقيت... حتى المريض يبقى مرميا في بهو المطار ساعات طويلة، حقيقة قد يحدث هذا مرة أو مرتين لكن ليس كل الرحلات!

فيما يخص ترقية الإطارات المحلية، أرجو من كل وزير أن يرقى ولو إطارا واحدا في قطاعه في كل مرة، لدينا إطارات كفاءة، لديهم إمكانات ليصبحوا مدراء ولائيين أو رؤساء دوائر أو نوابا عامون، فحبذا لو يرقى إطارا واحدا في كل مرة ولا نطمح إلى أكثر، ونحن قنوعين بذلك.

آخر نقطة، أتطرق إليها بالمصفاة الصينية وأتوجه في هذا الشأن بندا إلى معالي وزير الطاقة والمناجم، فهناك مهندسون يعملون في المصفاة، لكن المشكل يكمن في أن كل التعليمات والإشارات الموجودة مكتوبة باللغة الصينية وبالتالي لم يستطع مهندسون تعلم أي شيء، لأن هدفنا هو نقل التكنولوجيا بعد 25 سنة..

الرئيس : شكرا السيد علي الهامل، وأحيل الكلمة إلى السيد رشيد يايسي ويلييه السيد محمد مزياني.

السيد رشيد يايسي : بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إننا في حركة الإصلاح الوطني، نرى أن الإصلاح السياسي هو رأس كل إصلاح، والذي يقتضي إعادة بناء مؤسسات الدولة وفق منطق الجودة السياسية، والتي تتحقق بإعادة الاعتبار إلى البرلمان كمحور للنظام السياسي ودوره الرقابي لأعمال الجهاز التنفيذي ومتابعة الحكومة في تنفيذ وعودها الانتخابية وتحقيقها ونزع المشروعية عنها في حالة عجزها عن تحقيق وعودها أو عجزها عن حل أزمتها مجالية أو عدم قدرتها على تبني خيارات سياسية عقلانية استجابة لمقتضيات وطنية.

السيد محمد مزباني : السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة النواب،
السلام عليكم.

بعد دراستنا مشروع برنامج الحكومة، يتمحور تدخلنا في موضوع الجماعات المحلية التي خصص لها جانب هام، انطلاقاً من كونها الهياكل التي تضمن استمرارية الدولة فيما يتعلق بالخدمات العمومية، فالعنوان المخصص لهذا الجانب هو "تجديد الإدارة المحلية وتحسين أنماط التسيير المحلي"، فهل هذا يعني منح الجماعات المحلية بصفة عامة والبلديات بصفة خاصة الوسائل الكافية المادية منها والبشرية لأداء مهامها تجاه المواطنين؟

لقد صدرت قرارات إيجابية في مشروع البرنامج الخاص بالجماعات المحلية والتي نشاطر فحواها، لكننا نسجل أنه ستعزز باللامركزية وعدم التمرکز، ألا يعد هذا نوع من تنصل الدولة عن مهامها؟! الجميع يعلم أن أكثر من 1300 بلدية تعيش عجزاً مالياً والتي تدعم من قبل الدولة، ونحن نعبر عن مخاوفنا خاصة ما يتعلق بإصلاح المالية المحلية، لذلك نطالب بتقديم توضيحات أكثر في هذا المجال. نحن لا نريد أن تنشأ اللامساواة بين البلديات إن قرر في هذا الإصلاح أن كل بلدية ستسير فقط بمداخلها المحلية من الضرائب، والذي سوف يمس دون شك بالمساواة بين المواطنين فيما يخص الاستفادة من الخدمة العمومية.

نقرأ أيضاً في مشروع البرنامج أنه سوف تدعم الديمقراطية المحلية بترقية المسعى التساهمي التي هي نوع من الديمقراطية المشاركة.

نحن في حزب العمال نعتبر أن المنتخبين المحليين، انتخبوا على أساس برنامج عهدة، ومنحها لهم المواطنون يحاسبونهم على أساسها ولهذا يجب تكريس ديمقراطية العهدة، التي تعد أساس الديمقراطية السياسية عوض تشجيع الديمقراطية المساهميتية التي تبني على أساس تدخل أطراف خارجية غير منتخبة من أجل اختيار المشاريع وهذا في غياب ميزانيات كافية.

حافلات النقل من نوع (طاطا) الهندية الصنع، والقديمة ميكانيكياً والملوثة بيئياً والخطيرة على أمن وسلامة المواطن، ولا ندري كيف استقدمت من قرى وبلديات ولايات مجاورة ولا ندري كيف تم قبولها من مديرية النقل بالولاية. كما تجدر الإشارة إلى التلوث البيئي والجوي الذي تتعرض له منطقة الحامة بوزيان التي كانت تسمى قديماً "بحامة النزهة plaisance نظراً إلى هوائها النقي وإلى وفرة خضرها وفواكهها، إلى أنها أصبحت اليوم "حامة الغبار" والاختناق والريو والحساسية وسرطان الرئة.

نود كذلك أن نقول كلمة عن ملف إصلاح المنظومة التربوية، أننا في حركة الإصلاح الوطني نعتبر أنه مهما جندت الإمكانيات والوسائل البشرية والمادية، فسيظل ما أنجز في ملف إصلاح المنظومة التربوية جهداً بشرياً خاضعاً للنقد والإثراء والمراجعة والتعديل، حيث وقف رجال التربية في الميدان على بعض الاختلالات والنقائص في المناهج والبرامج والكتاب المدرسي وعدم ملائمتها مع أهداف وغايات الإصلاح وعدم انسجام بعض المقررات الدراسية مع القدرات الاستيعابية للتلميذ مما يستدعي إعادة النظر فيها بإشراك المعلمين والأساتذة والمفتشين وخبراء علوم التربية، والبيداغوجيا والاختصاصيين النفسانيين وفتح نقاش واسع وثري ومثمر عن ملف المنظومة التربوية في وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية وطرح الملف برمته على المؤسسات الدستورية وعلى رأسها البرلمان باعتباره يمثل الإرادة الشعبية.

فيما يخص الإصلاح البيداغوجي، نلاحظ أنه رغم الجهود المبذولة هناك كثافة في البرامج في الطور الابتدائي وثقل المواقيت وكثرة تدابير التقويم المستمر الذي يشكل عبئاً على التلميذ والمعلم على حد سواء، أما في الطورين المتوسط والثانوي، فنسجل نقصاً في الوسائل التربوية والخرجات العلمية والميدانية والوسائل التي تتطلبها البيداغوجيا التدريس عن طريق المقاربة بالكفاءات ونظراً إلى الطابع المتسرع والمستعجل الذي طبع عمليات إصلاح التعليم فقد كانت بعض الكتب التي حضرت وأخذت قسطها الوافر من التحضير مقبولة من حيث...

الرئيس : شكراً السيد ياسي رشيد، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مزباني وعلى السيد سعد غدير أن يحضر نفسه بعده.

يجب تزويد البلديات بأعوان النظافة والسيارات الخاصة لجمع النفايات المنزلية وهذا حسب المقاييس المنصوص عليها وحسب عدد سكان كل بلدية.

إننا في حزب العمال نشتمن قرار دعم الجماعات المحلية بما يعادل 3500 إطار إداري وتقني، لكن يبقى الإجراء غير كاف نظرا إلى العجز الكبير الذي يعرفه هذا القطاع، لذا نرى أنه من الممكن اليوم، لتوفر الإمكانيات، تلبية الحاجات المعبر عنها من قبل رؤساء البلديات، فيما يخص مناصب الشغل الدائمة لتأطير البلديات من أجل تلبية حاجات المواطنين، إذ نلاحظ وجود مصالح في بعض البلديات تسيير بنسبة 90٪ من الشباب الذين يعملون في إطار تشغيل الشباب أو في إطار عقود ما قبل التشغيل، إننا في حزب العمال لا نعتبرها مناصب شغل، أيعقل أن يشغل شاب 8 ساعات أو حتى نصف يوم بمبلغ 3000 دينار جزائري، هناك شباب وحتى أرباب عائلات عملوا مدة لا تقل عن سبع سنوات في هذا الإطار في انتظار منصب عمل حقيقي.

وفي الأخير، نعتبر في حزب العمال أنه حان الوقت لإرجاع الدور التقليدي للجماعات المحلية بصفة عامة، والبلديات بصفة خاصة، والمتمثل في تقديم الخدمات ...

الرئيس : شكرا السيد محمد مزباني، أحيل الكلمة إلى السيد سعدي غدير، ويتبع بالسيد محمد لمين محمدي.

السيد سعدي غدير : بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

زملائي زملائي النواب،

أريد أولا، أن أقول كلمة عن الشجرة، لأن قطاع الغابات يبدو وكأنه يتيم في برنامج الحكومة رغم أهميته.

ولأبرز أهمية هذا القطاع كان لزاما علي أن أتكلم عن المنطقة التي أعرفها جيدا وهي غابات ولاية خنشلة، ولا أقصد الكلام عن الولاية، لأن سكان كل الولايات بصددهم مشاهدتنا اليوم، فأقول لسكان ولاية خنشلة أنه في هذه الورشة الكبيرة المسماة

إن المنتخبين ليسوا بحاجة إلى وساطة بينهم وبين المواطنين. ولترقية الديمقراطية المحلية وتمكين المنتخبين المحليين من تأدية عهدتهم، يجب أن تمنح ميزانيات كافية حسب الحاجات المعبر عنها، ويجب أيضا تعزيز صلاحيات المنتخبين المحليين وتكريس أولوياتهم على السلطات الإدارية في إطار قانوني البلديات والولاية الجديدين.

إن مهمة البلديات تلبية حاجات المواطنين فيما يخص السكن الاجتماعي، التزود بالماء الشروب، ربط شبكات التطهير، النقل المدرسي، النظافة... إلخ. نحن لا ننكر الجهود بشأن المبالغ الممنوحة في السنوات الأخيرة في إطار البرامج البلدية والقطاعية للتنمية وتلك المبرمجة لكن في غياب المؤسسات العمومية للبناء التي أغلقت ونقص التأهيل بالنسبة إلى المؤسسات الخاصة، فإننا نشهد النقص في استهلاك هذه المبالغ والتأخير في الإنجازات، لذا نطالب في حزب العمال بإعادة فتح مؤسسات البناء والأشغال العمومية التي حلت مثل مؤسسة (باتوس).

وإذ يتوجه جموع المواطنين إلى رئيس البلدية طالبين حلا لأغلبية المشاكل المتعلقة بهذه المجالات، فنشهد في أيام الاستقبال طوابير غير متناهية أمام مقرات البلديات.

أما ما يتعلق بالنقل المدرسي: فمن منكم لم ير تلاميذ يعبرون طرقات خطيرة متوجهين إلى المدرسة، لذا نحن في حزب العمال، نرى أن النقل المدرسي خدمة عمومية على الدولة أن تتكفل بها عبر كل البلديات وهذا بتوفير الإمكانيات وتعزيز الحظائر البلدية بالحافلات وتخصيص الميزانية اللازمة لصيانتها وبذلك تنشأ مناصب شغل جديدة.

إن أحد المهام الحيوية التي تتكفل بها الدولة عبر كل البلديات هي النظافة، جمع النفايات المنزلية والوقاية عبر المكاتب البلدية للنظافة، ونحن نشيد بالجهود المبذولة في هذا المجال، لكننا نرى أنه يجب رد الاعتبار إلى هذه المكاتب وهذا بتدعيمها بمهندسين وتقنيين وأعوان حسب النصوص الخاصة بإنشاء هذه المكاتب، كما يجب إعادة فتح المخابر البلدية وتجهيزها ودعمها بكل الوسائل مثل النقل الذي تشكو منه كثيرا، فكم من أوبئة كان من الممكن تجنبها لو توفرت الإمكانيات. كما

توسعا، ولا بد من استعمال وسائل حديثة ووضع مصاعدا كهربائية، من أجل قلع الأشجار، لتجديد الغابة.

لا بد كذلك من ربط الماء بالغابات، فمنذ صغرنا نسبح أنه كلما يتحدث عن الغابة يرتبط الحديث عن المياه بالغابات، خاصة في مجال الري الفلاحي، ونطالب بالإسراع في إنجاز سد تاغريست ببابوس وسد الولجة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نطالب بالتسجيل في مشروع قانون المالية المقبل أو في مشروع قانون المالية التكميلي لإنجاز السدود الثلاثة المتبقية وهي :

- سد ملاقو بمنطقة طامزا.
- سد لزررق بمنطقة بوحمامة.
- سد راخوش بمنطقة ششار.

وأخيرا وبالنسبة إلى قطاع الغابات ونظرا إلى ما يكتسيه من أهمية في المستقبل، أطلب من معالي رئيس الحكومة وهذا لمصلحة البلاد، التفكير على مستوى التعليم العالي، في إنشاء معهد وطني عال للتكوين في مجال الغابات.

كما أريد أن أتطرق إلى قطاع العدالة، وأقول أنه منذ 20 سنة، ومن هذا المكان، وفي إطار مناقشة برامج 3 حكومات متتالية، تكلمنا عن تطوير المنشآت الأساسية ووسائل العمل، وطالبنا بتقريب العدالة من المواطن، ومع الأسف مضت 20 سنة ولم يجسد بعد هذا المطلب، وأشير على سبيل المثال إلى مجلس أم البواقي الذي أعرفه لأنه يضم ولايتي خنشلة وأم البواقي، علما أن نسبة 70٪ من القضايا المطروحة تخص ولاية خنشلة، إذ أن عدد القضاة، بقي نفسه منذ 20 سنة، عكس عدد القضايا الذي يرتفع بنسب ضخمة يصعب التحكم فيها، فما بالكم السيد الرئيس السيد رئيس الحكومة، في قاض في محكمة الجنائيات يدخل إلى قاعة الجلسات للبت في 500 ملف أي 500 قضية والسؤال المطروح هنا : كيف يمكن أن يكون (الشعور بالعدالة) ويكمن الرهان هنا حقا في تشمين الموارد البشرية، ونقترح بكل بساطة على القطاع المختص التقرب ...

الرئيس : شكرا السيد سعدي غدير، أحيل الكلمة إلى السيد محمد لمين محمدي، يتبع بالسيد محمود غربي.

الجزائر المبالغ المسندة إلى ولاية خنشلة على غرار كل الولايات تقدر بمبلغ 12500 مليار سنتيم في شتى المجالات، ونحمد الله إذا استطعنا صرف نسبة 50٪ من هذا المبلغ لأن بذلك نكون قد خطونا خطوة كبيرة.

أعود إلى الموضوع المتعلق بقطاع الغابات بولاية خنشلة والذي يحتوي على موروث غابي مساحته 190.000 هكتار يصنف كما يأتي :

- الصنوبر البحري 113000 هكتار.
- الأرز الأطلسي 11000 هكتار.

ويعد خشب الأرز في غاباتنا الأجل على المستوى العالمي باعتراف الأجانب أنفسهم، لكننا أهملنا هذا القطاع حتى أن غابة خشب الأرز هذه تشكو الكبر.

كما توجد أصناف أخرى من الصنوبر الأخضر تبلغ مساحتها 12000 هكتار وأنواع أخرى بمساحة 10.000 هكتار. وعند الحديث عن الغابة لا بد أن نشير إلى إنتاج الحطب، إذ يقدر نسبة الحجم المنتج في ولاية خنشلة حوالي 30٪ من الإنتاج الوطني وقدره 30.000 متر مكعب ما يقارب نصف المنتج الوطني وهذا رغم استعمال الوسائل التقليدية ويوجه منتج الحطب إلى ولاية بجاية.

لا بد من الإشارة هنا إلى وجود مصنع للحطب بمدينة خنشلة مجهز بالآلات وكان يشغل 200 عامل وهو اليوم مغلق، وهذا موضوع آخر.

ولا بد أن نذكر هنا بأن قطاع الغابات من أكبر القطاعات المحدثة لمناصب شغل، فبهذه الولاية تنشأ سنويا 5000 منصب عمل وهو ما يؤدي إلى استقرار سكان المناطق الجبلية.

ولئلا يبقى في الانتقاد فقط أقترح :
أولا/ إنشاء حظيرة وطنية بهذه المنطقة لحماية الموروث الغابي الموجود بها.

ثانيا/ دعم إنتاج الحطب بوسائل حديثة، لأن المسالك في هذه الغابات صعبة جدا، وكما سبق وأن قلت فإن هذه الغابات تزداد

سيدي رئيس الحكومة،
فيما يتعلق بانشغالات سكان ولاية تندوف، ينصب تدخلي
على ثلاث أو أربع قطاعات أرى أنها في الأولوية بمكان.

أبدأ بقطاع النقل وظاهرة الرحلات الليلية المتأخرة، في الحقيقة
نحن لا نعتقد بل لا ندري إن كان السيد وزير النقل يوافق أو
يرضى بالمشقة والمعاناة التي تنال المسافرين القادمين من
ولاية تندوف، اسمحوا لي أن أحدد مكان المعاناة الذي ينطلق
من مطار تندوف وصولاً إلى مطار الجزائر العاصمة، أما زمن
المعاناة فمن الساعة 10 ليلاً إلى 5 صباحاً.

أم أن مصالح مديرية الخطوط الجوية تتعمد إلى جعل هذا
الاستثناء قاعدة ونحن نتساءل كيف يمكن أن تكون
الرحلات الثلاثة المخصصة لتندوف لا تنطلق من الجزائر
إلا في ساعة متأخرة من الليل ليصل المسافرون القادمون
من تندوف على الساعة الخامسة صباحاً، وكأن شركة
الخطوط الجوية الجزائرية غير معنية بهؤلاء المسافرين،
وكم من مرة كانت هذه الرحلات محملة بالأطفال والرضع
والشيوخ والمرضى حتى لا أتكلم عن الأموات في بعض
الحالات، علماً بأن المطار مغلق وسيارات الأجرة منعقدة
وحتى الفنادق مغلقة فأيّة وجهة يمكن لهؤلاء المسافرين
أخذها؟!!

ورغم إدراكنا أن الطائرة وسيلة نقل متحضرة ومميزة ومسخرة
للمسافات الكبيرة كما هو الحال في الجنوب، فإننا نرى أنه
لا ينبغي أن يشوب هذا الإنجاز الذي يعتبر واجبا على الدولة
شيء من المن "المزبة"، يمكن إسقاطه تحت أي ظرف أو
طارىء، أما إذا كانت هذه الرحلات قدر لا بد منه فإنه من
باب أولى وحفاظاً على التوازن وعملاً بمبدأ المساواة فإننا
نقبل بنصيينا من الرحلات الليلية إذا عمم هذا البرنامج على
باقي ولايات الوطن.

سيدي الوزير،
إنه انشغال ملح وملح جداً ونحن لا نشك في تعاطفكم مع سكان
ولايتي تندوف وشار، ونعتمد على تفهمكم لتحسيس الجهات
المعنية التابعة لوزارتكم، بالضرر والمتاعب التي تلحق بهؤلاء
المسافرين القادمين من بعيد.

السيد محمد لمين محمدي : بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة وطاقمه،
السيدات والسادة النواب،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أهنيء السيد عبد العزيز زباري على الثقة العريضة التي
منحتها إياه السادة نواب المجلس الشعبي الوطني، كما أهنيء
السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء على إعادة تعيينهم في
مهامهم النبيلة، متمنياً للجميع التوفيق والسداد، وأغتتم
الفرصة أيضاً لأتقدم بالشكر والعرفان إلى سكان ولاية تندوف
الذين منحونا أعلى ما يملكون، ثقتهم.

سيدي رئيس الحكومة،
فيما يتعلق ببرنامج الحكومة الذي يعتبر مكملاً لبرامج
الحكومات السابقة، لا بد أن نقول ومن باب الإنصاف أن هذه
الوثيقة بما حوت تحمل كثيراً من الآمال والأمنيات بما يعد
بمستقبل أفضل على بلادنا وعلى أمتنا وشعبنا، شريطة أن
يكون الحرص الدائم على توفر الظروف والشروط المثلى لتنفيذ
هذا البرنامج ميدانياً.

سيدي رئيس الحكومة،
وإذ نشمن الجهد المبذول من أجل تجسيد تنمية اقتصادية
دؤوية ومستدامة موجهة للتكفل بالحاجات الأساسية
للمواطن لتحقيق طموحاته ورفاهيته، هذه الجهود المرتكزة
على الظرف الاقتصادي الإيجابي الذي تحسن في هذه
الأعوام بفضل مداخل صادراتنا من المحروقات فإننا في
الوجه الآخر ندعو الحكومة إلى بذل مزيد من الجهود
ومواصلة البحث عن مصادر أخرى تدر مداخل إضافية
خارج مداخل المحروقات وأذكر على سبيل المثال لا
الحصر التكفل الدائم والمستمر بمراجعة سياسات الاستثمار
من أجل تذليل العراقيل والتصدي للسلوكات البيروقراطية
الطويلة والمعقدة، والتي كثيراً ما كانت سبباً مباشراً في
عزوف المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وطنيون
وأجانب.

كافة مواد البناء التي تكاد تكون نادرة أو معدومة في ولايات الجنوب الكبير، خاصة وأن هذه الولايات تشهد بفضل البرامج المتنوعة للتنمية حركة انتعاش دؤوبة أساسها المخططات الإنمائية المتنوعة.

وفي الأخير، أتطرق إلى موضوع التوقيت في الجنوب ...

الرئيس : شكرا السيد محمد لمين محمدي، أحيل الكلمة إلى السيد محمود غربي.

السيد محمود غربي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم وبعد،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
رجال الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة،
جاء في مشروع برنامج حكومتكم أنه برنامج يستند أساسا إلى برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي يقوم على ثلاثة أهداف تتمثل في :

- 1- وضع حد للعنف.
- 2- استعادة الثقة.
- 3- بعث الأمل من جديد.

سيدي الرئيس،
إنها أهداف سامية ونبيلة تحتاج إلى بذل جهود كل المخلصين من أبناء هذا الوطن العزيز حول هدف سام وهو تشييد وبناء مجتمع متجدد يتوافق والتطلعات المشروعة والواعدة للجزائريين والجزائريين، ونحن في حركة مجتمع السلم، نشم هذا الهدف الغالي والثمين ونؤمن إيمانا كاملا أن هذا الهدف يحتاج إلى بذل الجهود، وقد رفعت حركتنا هذا الشعار الذي سرفعه وسنبقى إن شاء الله رافعيه، الجزائر حررها جميع المخلصين وبنيتها جميع المخلصين.

أما الانشغال الثاني فإنه يتعلق بقطاع العدالة :

معالي وزير العدل حافظ الأختام،
هذه أيضا معاناة أخرى تخص هذه المرة الأمهات الجزائريات المتزوجات من أجنب، وتكمن مشكلة هؤلاء الأمهات مع السلطات القضائية على المستوى المحلي في تعذر السادة القضاة التكفل بموضوع تسجيل عقود زواجهن. نرى أنها قضية تدخل ضمن اختصاص السادة القضاة ومن واجباتهم المهنية.

ورغم المبادرة المحدودة التي تناولت جانبا من هذه المعضلة فإن المشكلة ما فتئت تستفحل يوما بعد يوم وما زالت المشكلة قائمة وما زال السواد الأعظم من هذه الأسر والعائلات تستجدي المصالح الإدارية من أجل التدخل لدى مصالح العدالة لإنهاء هذه المعضلة التي حالت من جهة أخرى دون تسجيل أبنائهم وإلحاق نسبهم.

وقد تولد عن هذه المعضلة إضافة إلى مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية مشاكل أخرى مثل عدم استفادة هذه العائلات من السكن لغياب شهادة عقد الزواج وعدم تلمس أبنائهم والتحاقهم بمقاعد الدراسة لعدم وجود شهادات الميلاد.

ونظرا إلى أهمية هذا الموضوع نرجو من السيد وزير العدل حافظ الأختام، التكفل أو إرسال لجنة أو موفدين لإيجاد حل مستعجل لهذا الأمر الذي بات يهدد الحياة الزوجية والروابط الأسرية لهذه العائلات.

أما الانشغال الثالث فإنه يتعلق بقطاع التجارة :

و أشكر السيد رئيس الحكومة على ما تضمنته كلمته المتعلقة بتعويض مصاريف أعباء نقل البضائع إلى ولايات الجنوب وأعتقد أنها نقطة تدخل في صميم المرسوم التنفيذي رقم 301/95 المؤرخ في 04/10/1995 والذي تناول آنذاك المواد الغذائية الأساسية وتوسع إلى أن مس سنة 2005 بعض مواد البناء.

حيث أن مشروع المليون سكن الذي اعتمده فخامة رئيس الجمهورية، والذي يمثل نسبة 40٪ من البناء الريفي، موزع على كامل التراب الوطني بما فيها مناطق لجنوب والجنوب الكبير، حيث يتركز هذا البرنامج أساسا على مواد البناء فإنه يكون من المحفز أن يتوسع المرسوم التنفيذي المذكور ليشمل

سيدي الرئيس،
أرجو منكم البحث عن موارد أخرى لمواصلة حركة التنمية
وأقترح رسم سياسة واضحة وراشدة للتخلص من مشاكل الجبهة
الاجتماعية.

تعزيز شبكات المنشآت الأساسية وتوسيعها وتكثيفها تحسين
ظروف المعيشة.

رابعا/ ترقية سياسة اجتماعية وثقافية في مستوى طموح
الشعب ومن مجالاتها أقصد السياسة الثقافية.

التربية الوطنية :
مواصلة إصلاح المنظومة التربوية وفق مبادئ الشعب وثوابته
الوطنية مع إشراك أسرة التعليم وذوي الكفاءات.

- تطوير قدرات الاستقبال والتأطير وإصلاح التعليم والخدمات
الجامعية.

- تفعيل الدور العلمي والاجتماعي للمساجد والزوايا
والجمعيات الدينية.

- العناية التامة والكفيلة بالأئمة والعلماء والدعاة ورجال الفكر
والثقافة.

النشاط الدولي :
أولا / نشمن مجهود الدولة الجزائرية في هذا المجال، ونطالب
وبإلحاح على الاستمرار في مناصرة القضايا العادلة في
العالم.

ثانيا/ اعتبار القضية الفلسطينية قضية مركزية للأمة الإسلامية
يجب مناصرتها ودعمها بكل الوسائل وعلى جميع المستويات
وبصفتي نائبا منتخبا عن ولاية الوادي فمن واجبي تبليغ
انشغالاتهم شاكرا لهم تركيتهم مترشحي حركة مجتمع السلم
بولاييتنا التي هي في حاجة كسائر ولايات الوطني إلى أمور
عديدة قصد رفع الغبن وتحقيق تنمية سريعة منها :

- جعل دائرة الطالب العربي الحدودية منطقة عبور.
- استغلال مطار قمار لتوفره على الشروط اللازمة.
- العمل على تسويق التمور خاصة بوادي ريغ وإعطائها المكانة
المرموقة.

إن المحاور الأساسية التي حددت في البرنامج تتمثل بداية في
المصالحة الوطنية، إذ نشمن كل الجهود التي بذلت من أجل
المصالحة، وهذا واجب شرعي ووطني، انطلاقا من قوله تعالى:
"ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون
عن المنكر"، إلا أن هذا المسعى ما يزال يحتاج إلى آليات
ووسائل أخرى لتحقيق نتائج أكثر خدمة للبلاد والعباد، وهي :

أولا/ رفع حالة الطوارئ.

ثانيا/ حرية التعبير.

أما فيما يخص المحور الثاني والمتعلق بتعزيز الدولة
وعصرنتها خدمة المواطنين، ومنها استكمال مسار إصلاح
العدالة والتعزيز الذي يرمي إلى الإنصاف بين كل المواطنين
والتشجيع على إدارة عصرنة إلا أننا نرى تجاوزات واختلالات
كبيرة في هذا المسار منها غياب إصلاحات جوهرية تركز
استقلالية العدالة، أيضا نرى تكريس سلطة لجهات وأذكر منها
سلطة الوالي دون جهات أخرى مثل سلطة المنتخبين المحليين،
لذا نطالب بما يأتي :

أولا/ تعميق عصرنة قطاع العدالة.

ثانيا/ تعزيز مكافحة الجريمة والتحكم فيها، خاصة محاربة
الرشوة.

ثالثا/ مراجعة قوانين الانتخابات ومنها قانوني البلدية والولاية،
وتحديد ضوابط للصلاحيات.

رابعا/ مواصلة حركية التنمية، إذ نشمن هذه الحركية التنموية التي
اعتمدت أساسا على إيرادات المحروقات، إلا أن هذه الإيرادات
في نظرنا تعتبر مؤقتة، فما هي الحلول أو الوسائل والآليات التي
تعدونها للتغلب، لا قدر الله، إذا نضب هذا المورد.

إلا أنني أرى أن الجبهة الاجتماعية ما تزال وستبقى على حالها
إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة والاستراتيجية المحكمة
لعلاجها، ومن مظاهرها تفشي البطالة بين الشباب وخاصة
المتخرجين من الجامعة.

- مفارقة كبيرة ومأسوية بين القدرة الشرائية والأجور.
- واجبات الدولة نحو الأعباء المتزايدة على كاهل المواطن بما
فيها الكهرباء والنقل والسكن.

تأطير الشؤون الدينية :

رغم الجهود التي تبذلها الدولة في هذا المجال فإن تعليم القرآن خارج الزوايا يعتمد أساليب بدائية لا تشجع الأطفال على تحصيل وحفظ القرآن، والذي يبقى مفقودا بالقرى والمداشر المنشأة حديثا، لأنها تفتقد حتى لأماكن الصلاة ولا أقول المساجد التي تعتبر بعيدة المنال، وأقترح في هذا المجال زيادة على ما تتكفل به الوزارة المعنية فإن قطاع التنمية الريفية يمكنه المساهمة في هذا الجانب في إطار ما سطره من استراتيجياتية بقانون المالية التكميلي لسنة 2007 لإعادة تأهيل القرى بالبلديات.

صناعة مواد البناء :

إن سكان منطقة أفلو ينتظرون إنجاز مصنع الإسمنت الذي مضت على دراسة جدواه ما يقارب العشرين سنة وإن إنجازها سيساعد على امتصاص حجم البطالة التي فاقت نسبتها بالمنطقة 47٪، وسيساعد على توفير ما دة الإسمنت المفقودة بالكثير من الولايات المجاورة وإن إنجاز هذا المصنع سوف يعوضهم وينسيهم مصنع النسيج الذي تم تحويله إلى سجن منذ سنتين.

السياسة الطاقوية :

إن سكان مدينة بليل دائرة حاسي الرمل ولاية الأغواط التي تم إنشاؤها في سنة 1987 كبديل لمدينة حاسي الرمل، منشغلون كثيرا بالقرار الصادر في شهر ماي من هذه السنة الذي يدخل مدينتهم ضمن المخطط الأمني لشركة سوناطراك، علما أن الدولة والمواطنين قد انفقوا أموالا طائلة لبنائها بكل المرافق والتجهيزات المطلوبة وتم إسكان 5000 عائلة بها، وبعد 13 سنة فقط، يفاجئون من جديد بمنع البناء والدخول ضمن المخطط الأمني والسؤال المطروح لماذا لم يتم التفكير في هذا الحل عندما كانت بليل حبرا على ورق وتقبلوا مني سيادة رئيس الحكومة ملقا في هذا الموضوع أضعه بين أيديكم من سكان المنطقة، لأن أصحاب القرار قرروا الفرار وتركوا المواطنين يتكبدون الأضرار.

تهيئة الإقليم :

إن الفقرة التي تناولت الحفاظ على الجبل واستصلاحه ذكرت العديد من جبال الوطن التي تستفيد من برامج التهيئة لكنها أغفلت جبال القصور بولاية البيض وجبال العمور بمنطقة أفلو، مع أنها متصلة بجبال أولاد نايل بولاية الجلفة وغير منفصلة عنها.

- منح الولاية قسطا كبيرا من آبار السقي لنخيل وادي ريع، وأنتم تعلمون مدى شدة حرارة هذه المنطقة.
- ضم بلدية...

الرئيس : شكرا السيد محمد غربي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن سهلي، يتبع بالسيد محمد بوراس.

السيد عبد الرحمن سهلي : بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة لهم،

زميلاتي، زملائي النواب،

الأسرة الإعلامية،

أيها السادة الحضور.

إن البرنامج الذي تم عرضه علينا يتميز عن غيره من برامج الحكومات السابقة باهتمامه الكبير بالجانب البشري الذي جعله أساسا ودعامة للإصلاح، فلا نكاد نجد قطاعا وزاريا إلا وقد جعل هذا الجانب هدفه الأسمى زيادة على تأكيده واعتماده للبعد الاجتماعي والتضامن الوطني في سياسة اقتصاد السوق المنتهجة إلى غيرها من الإيجابيات والإنجازات المحققة والأهداف المسطرة التي جاء بها البرنامج مدعما بأرقام وحقائق لا يمكن سردها في سبع دقائق، وأقول لمعارض هذا البرنامج ما قاله أحد حكماء الجزائر: إن وراء السياسة شيء اسمه الكياسة التي هي خلق ضروري للسياسي الذي يحترم نفسه فإذا لزم النقد فلا يكون الباعث عليه هو الحقد وليكن موجها للآراء بالتمحيص لا إلى الأشخاص بالتنقيص وإنما لتتصور كيف يخدم السياسي أمته ويقوم بتفطير أوصالها والمس بقدر رجالها وتنفيذه كل رأي إلا رأيه. هذا كملاحظة عامة، أما عن الاهتمامات الأخرى فأطرحها على السيد رئيس الحكومة مختصرة فيما يأتي :

إصلاح الدولة ودعم اللامركزية يبقى ناقصا ما لم يتم الشروع الفوري في التقسيم الإداري بإحداث ولايات وبلديات جديدة، تكون عاملا لدفع التنمية المكثفة التي تشهدها البلاد وتحرر روح المبادرة الخلاقة لدى المواطنين وتعيد لهم أمل البقاء في المناطق المحرومة والمعزولة من الوطن وعدم الهروب إلى الخارج (الحراقة) أو النزوح نحو ولايات أخرى.

السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد تهنئة السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء على الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية، أردت التدخل لأبدي بعض الملاحظات أولها تتعلق بالصلاحيات إذ أعتقد أنه في بعض الأحيان ينادي الكثير بالصلاحيات المطلقة للمنتخبين المحليين.

بالنسبة إلي، ولا أريد أن أتسرع في الحكم في هذه القضية، أرى أن منح الصلاحيات الكبرى يمكن أن يؤدي إلى حدوث كارثة أخرى قد لا تحمد عقباه. وفي هذا الصدد، لاحظنا تصرف بعض رؤساء البلديات في بلدياتهم وكأنها مؤسسة ذات مسؤولية محدودة (S.A.R.L) فلولا تدخل المصالح الإدارية من الولاية لحدثت الكارثة، لهذا أرى أن بعضهم يريد إظهار أن المشكل واقع بين الإدارة والمنتخب وفي الحقيقة هي مغالطة كبيرة لا بد أن نبتعد عنها، لأن العلاقة هي علاقة تكاملية، بالعكس المشكل المطروح حاليا هو بين المنتخبين وليس بين الإدارة والمنتخب (رئيس البلدية) أؤكد أن المشكل المطروح اليوم هو بين المنتخبين في حد ذاتهم وليس بين الإدارة الممثلة في والي الولاية وبين المنتخب، والأمثلة متعددة لو سردناها لن نتوقف فمثلا نجد في بلدية معينة، رئيسها ليس لديه أي مدخول وبالمقابل ينصب لجنة مداولة لشراء سيارة مرسيداس بأربعة أضواء وعندما يرفض والي ذلك يفسر بأنه ضدهم وضد المنتخبين! صدقوني لست بصدد الدفاع عن والي أو المنتخب، ولكن أقول أن العملية تكاملية والوالي هو صمام الأمان بولايته لحماية أموال الدولة من انحراف المنتخب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد بعض المنتخبين في أحزاب معينة يعطون كل الامتيازات إلى المنتمين إلى أحزابهم وهذا ما حصل في بعض الولايات، فإذا انتمى أحدهم إلى منطقة معينة أو إلى عرش معين، يمنح السكنات الريفية إلى عرشه، مما يؤثر سلبا في ديمومة خدمة المواطنين. وهو باختصار ما أردت التدخل فيه بخصوص هذه النقطة.

- قطاع السياحة :

قطاع هام جدا جدا بالنسبة إلى الدولة المتقدمة، فنجد أن مداخل العالم خاصة منها الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية

التعليم العالي :

نرجو أن تكون جامعة الأغواط من بين 12 قطبا جامعا المقرر إنجازها باعتبارها الجامعة الأولى على مستوى الجنوب، والتي تتوفر على جميع المرافق الضرورية، كما نرجو أن يتم فتح مركز جامعي بمدينة أفلو.

الإنصاف الاجتماعي والإقليمي :

إن المناطق المحرومة والمعزولة من الوطن تحتاج إلى برامج خاصة لتدارك ما فاتها من تنمية واتخاذ جميع الإجراءات والتحفيزات لتشجيعها وتوجيه وتشجيع مؤسسات ومقاولات الإنجاز للعمل بهذه المناطق خاصة بولاية الأغواط التي تعاني كثيرا غياب وسائل الإنجاز لتنفيذ المشاريع المسطرة.

إصلاح المنظومة المصرفية :

إن هذا الإصلاح الذي يشهد وتيرة بطيئة تؤثر سلبا في حركة الاستثمار لا يراعي موقف كثير من المواطنين من التعامل بالفوائد الربوية مع البنوك ما يبقى جزءا هاما من الثروة النقدية للبلاد خارج الدورة الاقتصادية ويتطلب فتح فروع تعتمد نمط التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية عن طريق المراجعة والقرض الحسن وغيره وعدم ترك هذا المجال للبنوك والمؤسسات الأجنبية فقط، وإن اعتماد هذا النمط المالي سوف يجلب كثير من المدخرين والمقرضين ويجند أموالا طائلة غير فاعلة بالاقتصاد الوطني.

الزراعة والتنمية الريفية :

إن تربية المواشي وخاصة الأغنام يعتبر عاملا مولدا لنشاطات اقتصادية واسعة ويشارك في حركة التنمية وتوفير الشغل والغذاء للملايين من المواطنين والشباب، بكثير من ولايات الوطن التي لا نشاط فيها غير هذا النشاط، وإن الموالين والمربين بهذه المناطق لا يطلبون سوى توفير الأعلاف وحمايتها من المضاريات التي تكثر في أوقات الجذب ...

الرئيس : شكرا السيد عبد الرحمن سهلي، أحيل الكلمة إلى السيد محمد بوراس .

السيد محمد بوراس : السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة،

بخصوص الانشغالات والمشاكل التي يتخبط فيها المواطنون، أطرح سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، قضية مهمة جدا، تخص ملبنة الأوراس، التي تطرق إليها زميلي ولم يكمل حديثه بشأنها، هذه الملبنة...

الرئيس : ستكمل حديثك في المرة المقبلة، شكرا السيد محمد بوراس، وأحيل الكلمة إلى السيد أمين علوش، فليتفضل.

السيد أمين علوش : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد بن عبدالله عليه أفضل صلاة وأزكى تسليم، أما بعد :

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية نشكر سكان ولاية وهران الذين وضعوا ثقتهم في قائمة حركة مجتمع السلم، وأقتصر مداخلتني بشأن مناقشة برنامج الحكومة على المحاور الآتية :

1- المجال السياسي :

نلاحظ في حركة مجتمع السلم، تراجعها في الممارسة السياسية، وأكبر دليل على ذلك هو الانتخابات التشريعية الأخيرة والتي أعطى فيها الشعب الجزائري درسا للجميع فنسبة 65٪ من المقاطعين للانتخابات لا يمكن أن نمر عليها مرور الكرام، لقد تبين من خلالها بأسا لدى المواطنين من عدم جدوى الفعل الانتخابي في إحداث التغيير المنشود الذي نطمح إليه وهذا رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة في مجال التنمية.

فهذه المحطة تستدعي منا دراسة جادة لهذه الظاهرة ظاهرة (المقاطعة). بعيدا عن الدراسة السطحية التي تأتي يحل محل ظرفية ترقيعية كردود فعل، فالأمر يستدعي منا معرفة الأسباب وتحليلها ودراستها وإيجاد حلول مناسبة لها.

وفي هذا الصدد نحن في حركة مجتمع السلم نقترح الآتي :

- إعادة الإعتبار إلى الأحزاب السياسية.

وإيطاليا وفرنسا تصب كل اهتماماتهما على هذا القطاع، وللتذكير مداخيل العالم من السياحة هي 623 مليار دولار.

تحججنا سابقا بتأثير الوضعية الأمنية على سير هذا القطاع بشكل جيد، لكن اليوم والحمد لله، تنعم الجزائر بالأمان فقد عاد الأمن والاستقرار إلى البلاد، فما يمنعنا من المضي قدما والتخلص من التبعية إلى البترول؟ وقد أشار إلى ذلك فخامة السيد رئيس الجمهورية، لو تتذكرون عندما استوجب أحد الإطارات المختصة في مجال البترول سألته: كم بقي على استنفاد البترول؟ فأجابته : عشرون سنة. وقد مر على ذلك تقريبا ثلاث سنوات، يعني اليوم بقي حوالي ثمانية عشر سنة على نفاذ البترول، أين المفر؟ ننتظر حتى نفاذ البترول لنلجأ إلى قطاع السياحة؟ حينها تكون الدول المتقدمة قطعت أشواط من حيث التطور وسبقتنا بمائة أو مئتي سنة ولا نستطيع اللحاق بها. لهذا لا بد من البديل والبديل الجيد والأمن والأصح، وهو قطاع السياحة، يجب إيلائه الأهمية الكبرى، لذا أطلب من الحكومة الجزائرية أن تولي هذا القطاع الحساس الأهمية الكبرى والاهتمام الأكبر، والذي بإمكانه القضاء على مشكل البطالة وهذا بتشغيل مئة بل مئتين من الشباب في كل منطقة من المناطق. البديل موجود بين أيدينا ولا ننتظر قدوم الغد الذي نعلم عواقبه.

أما فيما يتعلق بالاقترحات، فأعتقد أن فتح معاهد في هذا القطاع عبر التراب الوطني أي معاهد مختصة في السياحة لها أهمية في تكوين أشخاص حتى نحدث ما يعرف بالثقافة السياحية، كذلك فتح فروع على مستوى مراكز التكوين المهني لتكوين مختصين في هذا القطاع، كما يجب تكوين مرشدين سياحيين وتشجيع الجمعيات المختصة في هذا الميدان، وبهذا نكون قد خطونا خطوة واحدة فقط إلى الأمام، لإحداث ما يعرف -كما ذكرت- بالثقافة السياحية التي نعتبرها البديل الأنجع، وعلينا التفكير في ذلك اليوم قبل الغد، ولهذا أقول صراحة أنا متحمس جدا لهذا القطاع لأنني أعلم كم سيبد من إيرادات وأعرف كذلك إلى أي حد يمكنها أن تصل خلال سنة وكمثال على ذلك ما تجنيه من هذا القطاع دولة شقيقة مجاورة لنا. كما نقترح أنه قبل جلب السواح من الخارج لا بد من تشجيع السياحة الداخلية بإقناع الجزائريين بأنه توجد فعلا سياحة على مستوى الوطن وأن هناك كنوز سياحية عالمية موجودة فعلا ببلادنا، ثم نكربعد ذلك في مرحلة موائية في كيفية جلب السواح من الخارج.

أما النقطة الثانية فلا بد من تركيز الحكومة على البناءات الجديدة لا بد من النظر إلى أمر هام يتعلق بالسكنات القديمة المهتدة بالانهيار. في ولاية وهران، الأحياء القديمة التي ترجع إلى عهد الاستعمار(سيدي الهواري، الدرب، وسط المدينة) وإلى غير ذلك من الأحياء.

من هنا ندعو الحكومة إلى أخذ هذا الملف الهام بجديّة بتخصيص مبالغ مالية معتبرة لإعادة تأهيل وتجديد هذه البناءات التي تمثل تاريخ ولاية وهران.

4- المجال الاجتماعي :

أدت ظاهرة البطالة عندالشباب الجزائري إلى انحرافات خطيرة كلفت الدولة أموالا باهضة مثل العنوسة، العزوبة، الحرقّة، الأمهات العازبات، الطفولة المسعفة، التسول وإلى غير ذلك من المظاهر الاجتماعية.

إن شبابنا يحتاجون إلى مناصب شغل دائمة بعيدا عن المؤقتة مثل الشبكة الاجتماعية أو عقود ما بعد التشغيل.

فالحلول المؤقتة في ميدان التشغيل ولجوء الحكومة إلى المساعدات الاجتماعية كقفة رمضان أو منح مبلغ 2000 دج لا تأتي بنتائج مجدية.

لا بد من تغيير السياسة، وهذا بانتهاج سياسة التنمية الاجتماعية بتشجيع الشباب على العمل واستحداث مناصب شغل دائمة لحفظ كرامة المواطن ومن أجل القضاء على الهجرة السرية (الحرقّة) بوسائل انتحارية وهي (البوطي) والذي أدت إلى وفاة كثير من الشباب في عرض البحر والذين يسوا من الوعود واختاروا المغامرة بحياتهم.

5- الهياكل والمنشآت :

أ- إن وضعية الطرقات بولاية وهران والتي تعتبر قطبا سياحيا هاما يجلب الكثير من الزائرين تستدعي من الحكومة توفير مبالغ مالية معتبرة لصالح الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) لإعادة صياغة الطرقات وترميمها وهذا لإرجاع الصورة الجمالية لولاية وهران التي كانت عليها في السابق.

- تشجيع الفعل الديمقراطي والحريات السياسية والإعلامية.
- فتح المجال للمجتمع المدني وإشراكه في تحقيق التنمية الاجتماعية وتركه أداء الأدوار المنوطية به في توعية المواطنين وترقيتهم.

- تعزيز المجالس المنتخبة من خلال توسيع صلاحيات المجالس الولائية والبلدية بمراجعة قانون البلدية والولاية.
- تقرب السلطة من المواطن من خلال جعل الإدارة في خدمة المواطنين.

2- في مجال الصحة :

ما يعيشه قطاع الصحة في بلادنا ، يستدعي استنفار الجميع وإعلان حالة الطوارئ من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه لأن رأسمال المواطن هو التمتع بالصحة الجيدة.

فالفوضى التي يعيشها المستشفى الجامعي بوهران ليست بعيدة عنا خاصة قسم الاستعجالات الجراحية الذي يعاني قلة الإمكانيات ونقص الأطباء المناوبين المتخصصين مما لا يمكنهم من أداء مهامهم على أحسن وجه، وهذا ما يعود بالضرر على المواطنين. وكذا غياب جهاز السكانير بالمستشفى مما يضطر المواطن إلى اللجوء إلى الخواص.

كما أن مواطني ولاية وهران ينتظرون بشغف كبير الانطلاق الفعلي لبناء المؤسسة الإستشفائية الجديدة 1 نوفمبر 54 التي هي مفخرة عمرانية، إلا أنها لم تعرف النور لحد الآن رغم الأموال الطائلة التي صرفت عليها.

3- في مجال السكن :

إن مجال السكن يعرف تطورا ملموسا في الآونة الأخيرة سواء ما تعلق بسكنات عدل أو الاجتماعية التساهمية أو السكنات الترقية ، لكن بالرغم من ذلك فإن القفزة النوعية لا تمس المواطن البسيط الذي ينتظر السنوات الطوال من أجل الحصول على سكن اجتماعي، لأن الذي لا يملك قوت يومه كيف له أن يتمكن من الحصول على سكن لائق بصيغة السكنات الاجتماعية التساهمية أو سكنات عدل. من هنا ندعو الحكومة إلى تشجيع صيغة السكن الاجتماعي لأنه الحل الوحيد المناسب للمواطن البسيط.

من قبل عصابات إجرامية منظمة، والمتاجرة بالأطفال وانتشار ظاهرة التسول بحدة والانتحارات المتعددة إلى غير ذلك من الآفات الاجتماعية. هذا الوضع سيؤدي نتاج الفقر والبؤس.

سيدي رئيس الحكومة،

يعتبر الحفاظ على مناصب الشغل ودعمها، وكذا الزيادة في الأجور أمرا إلزاميا، وكنا وما زلنا نحن في حزب العمال. نرفع في كل مكان وعندما نتاح لنا الفرصة المطالبة برفع أجور العمال كما نرى أن اعتماد مبلغ الحد الأدنى للأجور والمبني على دراسة علمية لعائلة متكونة من 07 أفراد لا يمكنها أن تعيش بمبلغ أقل من 25000 دج شهريا.

أما بالنسبة إلى شريحة الشباب البطال وفاقد العمل فنحن نطالب بالإضافة إلى إحداث مناصب شغل ترسيم منحة البطالة لكل مسجل في مكاتب اليد العاملة.

كما نؤكد إلزامية رفع منحة الأجر الوحيد للمرأة الماكثة بالبيت كون المنحة الحالية ما زالت بعيدة كل البعد عن الواقع المعاش.

أما في ميدان السكن، ورغم الجهود المبذولة من خلال مختلف البرامج المقترحة، فإن صيغة السكن الاجتماعي تبقى الأفضل والأمثل لسد العجز وتمكين استفادة أغلبية المحرومين.

هذا إضافة إلى السكن الريفي والذي نطالب برفع القيمة المالية الممنوحة بهذا الشأن نظرا إلى الغلاء الفاحش لمواد البناء.

سيدي رئيس الحكومة،

فيما يخص قطاع اتصالات الجزائر الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا وحيويا وهو من ركائز السيادة الوطنية وعلى علاقة مباشرة بأمن الدولة وما له أيضا من أهمية اقتصادية كونه يدر فوائد وأرباحا كبيرة جدا للخزينة العمومية فعلى سبيل المثال فوائد اتصالات الجزائر للسنة الماضية بلغت 11 مليار و800 مليون دينار.

بالإضافة إلى أن هذا القطاع يتوفر على كل الوسائل التقنية المتطورة كما أنه يوظف إطارات وتقنيين وعمال أكفاء يبلغ عددهم 23000 عامل.

ب- نتساءل عن مصير مشروع السكة الحديدية السانوية أرزيو الذي عرف تأخرا كبيرا في الإنجاز والذي يعود إلى السبعينيات؟

وفي الأخير سيدي رئيس الحكومة، نطرح هذه التساؤلات :

- ماذا عن جزائر ما بعد المحروقات؟ هل فكرنا في بدائل اقتصادية وتنموية أخرى؟

- ماذا عن تكريس مبدأ الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان؟

- ما واجبات الحكومة اتجاه الأعباء الاجتماعية؟ فما علاقة منجزات الحكومة بتحسين المستوى المعيشي للمواطن؟

- ما هو مصير مشروع تعميم اللغة العربية؟

- ما هي سياسة الدولة المنتهجة اتجاه الجزائريين المقيمين خارج البلاد خاصة فيما يخص مشاركتهم في التنمية المحلية والاجتماعية؟ والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس : شكرا السيد أمين علوش، أحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد بوغنيق، يتبعه السيد محمد خندق.

السيد عبد الحميد بوغنيق : شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الحضور المحترمين،

السلام عليكم.

وبعد،

تفضلتم سيدي بالأمس بتقديم عرض مشروع برنامج حكومتكم ومن خلال سماعنا ودراسنا المعمقة لهذا المشروع استنتجنا أن العمل الحكومي الذي شرع فيه على أوسع نطاق، والذي تنوي حكومتكم الإستمرار فيه وتجسيده في أرض الواقع وعلى أوسع نطاق، سيوجه من باب الأولوية نحو الانشغالات الكبرى من مكافحة البطالة والقضاء على الفقر، وتحسين مستوى المعيشة وحل معضلة السكن وهذا من أجل صون كرامة المواطن.

سيدي رئيس الحكومة،

كلنا على علم أن الوضع الاجتماعي المزري للمواطن بسبب التحولات الاقتصادية والتي خلفت عدة آفات اجتماعية منها تفشي ظاهرة المتاجرة بالمخدرات، استفحال ظاهرة السرقة والاختطافات

وأخيرا أود أن ألفت الانتباه إلى نقطة مهمة فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تتمثل في تحديد شرط السن 40 سنة لطلبة الماجستير لغة فرنسية ويبدو أنه إجراء غير قانوني يجب...

الرئيس : شكرا السيد عبد الحميد بوعنيق، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد خندق، فليتكلم.

السيد محمد خندق : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

اسمحوا لي بإبداء ملاحظة موجزة، وهي أن النقد والمعارضة يعتبران اليوم وسيلتين هامتين في تقدم الدولة، ومن يقلقه هذا الأمر من الإخوة النواب نجيبه، بضرورة مراجعة أوراقه لأننا سوف نتخذ ونعارض بشرط احترام قوانين الجمهورية والأشخاص.

أعود إلى الموضوع، وعند دراستنا الجزء الثالث من مشروع برنامج الحكومة المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة، والبيئة وجدنا -مع الأسف- نحن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية اقتراحات نظرية فقط، دون تقييم رقمي أو زمني.

قد يكون هذا البرنامج النظري طموحا، ولكن من الضروري أن تكون البداية بأشياء بسيطة.

-أرأيتم حالة مدنا وقرانامن حيث تراكم الأوساخ والقاذورات؟

-لماذا يبقى مشكل الأكياس البلاستيكية عالقا؟

-كيف تتكلمون عن تهيئة الإقليم، وسياسة العمران والتعمير مفقودة؟

عليكم النظر فقط في التشويه المستمر لمدنا، وذلك بعدم احترام قوانين التعمير.

كيف تتكلمون عن احترام المحيط والبيئة في حين ما زالت الديناميت تستعمل في الصيد البحري، ومافيا المرجان تتسلط على هذه الثروة!؟

كل هذه العوامل سيدي الرئيس تبين أنه قطاع ضخم، ناجح وحساس. لكن السؤال المطروح والمحير: لم التفكير في فتح رأسمال مؤسسة اتصالات الجزائر؟!

إن هذا الإجراء سيؤدي بطبيعة الحال إلى فقدان الخزينة العمومية لنصف الأرباح المسجلة، إضافة إلى تقليص عدد عمال المؤسسة وبالتالي إحداث أزمات اجتماعية أخرى كلنا في غنى عنها.

ناهيك عن المساس بأمن الدولة وسيادتها وإلا كيف نفسر تدخل الكونغرس الأمريكي لألغاء "deutch telecom" الألمانية على تراهيه للاستغلال في هذا القطاع بالولايات المتحدة الأمريكية رغم أنها دولة رأسمالية.

سيدي رئيس الحكومة، سوف لن أختتم مداخلتني دون أن أذكر بالصعوبات التي يعانيتها ديوان المعاقين (onaph) وضرورة تدعيمه في إطار تأهيل هذا القطاع العمومي الهام جدا لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وبالتالي إنقاذه من الضائقة المالية الصعبة. وكذا الحفاظ على الطابع العمومي للمؤسسة العمومية للضمان الاجتماعي والمهني للأشخاص المعوقين (epih) التي تشغل المكفوفين بمنحها الأولوية في سوق المؤسسات العمومية مع إعادة فتح الوحدات، وتخصيص برنامج عمومي لإحداث نشاطات توفر مناصب شغل جديدة لهذه الشريحة، وفي الإطار نفسه تعميم المساعدة الاجتماعية للمعاقين ذوي نسبة إعاقة تفوق 60 ٪ على ألا يقل مبلغها عن نسبة 50٪ من الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون وإحداث مناصب مالية لمسعفات الحياة بالنسبة إلى المعاقين الكبار لمرافقتهم ببيوتهم. ومن جانب آخر، ترقية تعليم الأطفال المعاقين لتكريس حقهم في التعليم وذلك بإحداث مراكز تكوينية متخصصة لكل أنواع الإعاقة وتزويدها بالوسائل البشرية والبيداغوجية اللازمة.

سيدي رئيس الحكومة، بتثيبتكم هذه الإقتراحات والمطالب ستؤكدون تثبيت السيادة الوطنية لضمان حق المعاق في الكرامة والحياة وحماية المستضعفين من الهلاك في بلد الثروات والخيرات.

البيئية، وتشجيعهم على إنشاء جمعيات والانخراط في منظمات غير حكومية، ولكن ليس على النحو الآتي : مادام عندنا وزير في الحكومة هو في الوقت نفسه رئيس منظمة غير حكومية "صحاري العالم".

إن الوسائل السمعية البصرية لا تؤدي دورا فعالا في هذا الموضوع.

سيدي، إن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية يرى اليوم بأن أعمال المجلس الشعبي الوطني تجري مع وجود فضيحة صنعها أصحاب القرار تخص مرور الطريق السريع شرق - غرب داخل حظيرة القالة المصنفة ضمن التراث العالمي، والجزائر هي التي طالبت بهذا التصنيف!

إن الباحثين وخبراء البيئة ينددون بهذا القرار، والعريضة هي الآن تمضى من قبل المواطنين والسلطات لم تحرك ساكنا!

لهذا نتساءل في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية متى تعطي السلطة السياسية الفرصة للمختصين للإدلاء بأرائهم وأخذها بعين الاعتبار.

أما عن قضية التنمية المستدامة، نلاحظ غياب إرادة سياسية لتشجيع هذا القطاع لو كان العكس اشرحوا لنا ذلك.

لماذا لم يعمم في الجزائر - وهي من أغنياء العالم في الغاز استعماله كطاقة بديلة عوض الوقود الحالي؟

ماذا يعطل تشجيع سياسة التفكير في استعمال الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية.

سيدي الرئيس،

الموضوع واسع يحتاج إلى وقت أكبر لأن النقائص كثيرة.

وفي الأخير إن تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والبيئة قضية الجميع حقا ولكن على الحكومة ضمان ميكانيزمات وأطر تسمح بالشروع السريع في تطبيق سياسة بيئية حقيقية، شفافة إذا أردنا ضمان مستقبل أولادنا. وشكرا.

- ما هو سلاح الحكومة أمام مافيا الرمال؟ كيف تحلون مشكل هذه المادة النادرة وأنتم معد بناء مليون سكن؟

- ماهي سياسة الحكومة سيدي الرئيس، فيما يخص المزاب العمومية؟

- كيف تتكلمون عن احترام البيئة والمحيط وما زال أمراء الخليج يقضون على الحباري والغزلان في صحرائنا؟ أكثر من هذا بل يستمتعون بالحماية المقربة من قبل الدولة الجزائرية، وما يأكلون في الحباري إلا كبده لخصوته الجنسية.

هذه أمثلة قليلة تبين أن البيئة ليست من أولويات السلطة. لقد صادقت الجزائر على كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة ولكن دون تطبيقها، كما نصت كذلك على قوانين لم تحترمها، وعلى سبيل المثال :

- المرسوم الرئاسي رقم 78/90 المؤرخ في 27 فبراير 1990 المتعلق بالدراسات الفعلية على البيئة.

- المرسوم الرئاسي رقم 465/94 المؤرخ في 25 ديسمبر 1994 المتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والذي يرأسه رئيس الحكومة، دوره تقييم كل ما يتعلق بالبيئة من الناحية القانونية والتشريعية وأخذ التدابير اللازمة لحمايتها.

على هذا المجلس تقديم تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية، أما تركيبته فهي مكونة من إداريين، جامعيين، خبراء، باحثين، وجمعيات لها علاقة بالموضوع.

- أتعرفون أن هذا المجلس لم يجتمع ولو مرة واحدة. ماذا بقي كذلك من المجلس الأعلى للبحر؟

- هل تزول القوانين في الجزائر بزوال الرجال؟

تكلمت الحكومة عن الحفاظ على المساحات الخضراء والحدائق، ما هو إذن مستقبل حديقة الحامة؟ وحظيرة بن عكنون.

- هل الحدائق التي تزعمون إنشاؤها لن يكون لها المصير نفسه؟

سيدي الرئيس،

إن الحفاظ على البيئة يتطلب أولا تحسيس المواطنين بالترتبة

قد يسمع أحيانا بعض الأمور فنظن ويظن شعبنا أننا في "دارفور" أو في "شيكافو"؛ هذا شعب به "قمل" أو به كذا أو كذا، نحن لسنا كذلك وإذا شعر أحدكم بأن شعبنا يعاني كل هذه المشاكل فما علينا إلا تقديم استقالتنا والذهاب، ما دامت الأمراض متفشية والقمل منتشر، يعني هذا تفاقم الوضع على كل الأصعدة ! الإنسان العاقل ينظر إلى الأمور بعقلانية ، أين هي الموضوعية في الطرح؟ أرى هذا نكرانا للجميل.. كنت من قبل في فترة الثمانينات وهذا هو كلامي، تعلمون نكتة ذلك الذي حين جاء أحدهم وقال مفسرا بشأن السحاب: إن البخار يتصاعد من البحر ليصبح مطرا، فرد عليه: والبرد هل صنعته أمك؟

هذه الإنجازات التي تقوم بها الدولة، هل أنجزتها لنا دولة أخرى؟ من أين كل هذه الأمور؟ هذا البناء الموجود في كل مكان؟ وهذه الطرق التي تشيد؟ وهذه المستشفيات التي تشيد؟ لا تبخسوا الناس أشياءهم، لا تخسوا الناس أشياءهم، ثم إن البرنامج برنامج رئيس الجمهورية والحكومة للأغلبية - التحالف الرئاسي- ولا يمكن بأي حال من الأحوال.. هذه الحكومة ليست لا من الملائكة ولا من الجن، هم بشر يخطئون ويصيبون ويعملون " من اجتهد وأصاب له أجر، ومن اجتهد ولم يصب فله أجران" عفوا، من اجتهد وأصاب له أجران ومن اجتهد ولم يصب فله أجر واحد، أنتم تعرفون المقولة واضحكوا إن شئتم، والله العظيم إن هؤلاء ليشيرون الغضب.

هل هناك ياسيدي من جمع شمل الشعب؟ من جمع شتات أبنائها؟ لا يمكن نكران بأن جزائر الشهداء ، جزائر المجاهدين جزائر المخلصين، جزائر الأوفياء، هي جزائر الخيرات فيها أناس مخلصين، فلا ينبغي أبدا أن نبخس أشياء هؤلاء وأولئك، ولا ينبغي أبدا أن ننقص من شأن هذا المسؤول أو ذلك، ونحن جدد، وإن شاء الله، سترون غدا كيف سيلقي الناس اللوم علينا أكثر مما سيلقونه على الوزراء. إذن فكلنا ذاك الرجل والإنسان لا يعيب بالحدث ويلقيه على عواهله، فالإنسان مسؤول عن كلامه أمام الله وأمام الناس، والرجل العاقل هو الذي يعرف كيف يتحدث، فقد قال قائل : "يا رب أطل رقبتي لتصبح كرقبة الجمل حتى أدرك ما أقوله قبل أن أسب الناس" فأسهل شيء هو السب، وأنا أشكركم جزيل الشكر وأعرف أنني سأعرض للسب ولكن هذا لا يهمني من أجلكم، شكرا.

الرئيس : شكرا السيد محمد خندق، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن عطا الله، فليتنفضل.

السيد مصطفى بن عطا الله : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبينا الكريم.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

لسادة أعضاء الطاقم الحكومي،

زميلاتي الفضليات، زملائي الكرام،

في الحقيقة، سبقني زميلي الذي قال إن النقد الزيه هو الذي يبني الدولة وفي الوقت نفسه، سماع الرأي الآخر كذلك يبني الدولة، فباسم جبهة التحرير الوطني أحبي تحية صادقة من الأعماق، نابعة من قلوب أبنائها البررة.. أحبي تحية صادقة أعضاء طاقمنا الحكومي بتشكيلاتهم الثلاث.

أقول: أحيانا يحس المرء وكأن الحكومة في قفص الاتهام ينبغي تسويد صحائفها وإصاق كل النقائص بها، ولنضرب مثال عن شخص ذهب إلى القاضي، الذي ذكر له كل مساوئه وسلبياته فرد عليه هذا الشخص قل لي سيدي القاضي من هو الأقدار، أنت أم الله؟ فأجابه القاضي : حاشا، فالله سبحانه وتعالى هو الأقدار طبعاً، فقال : إذن لماذا يذكر الله الحسنات، والسيئات وأنت لا تذكر إلا السيئات؟ فالحسنات تقابلها السيئات وهناك إيجابيات كذلك وخلق الله في الإنسان عينين ليبصر بكليهما وخلق يدين حتى تساعد اليمنى اليسرى. فحكومتنا لا تتشكل من وزراء لا نعرفهم فمعظمهم كانوا زملاء معنا، ولو كنت وزيرا لفعلت أشياء وأشياء، وكل ينظر بمنظوره هناك من يراها غير واضحة وهناك من يراها تامة الوضوح ولاية الجلفة التي أمثلها، قد تكون بها نقائص كثيرة وربما من المناطق التي لم تنل حقها في عدة أمور لكن كما هو معروف رضى الناس غاية لا تدرك- ومن يلوم على كل الناس يأتي يوم لا يجد فيه على من يلقي لومه ومنذ قدوم فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لا ينكر إلا جاحد بأن الجزائر كلها من غربها إلى شرقها ومن جنوبها إلى شمالها أصبحت ورشة متكاملة ومن لا يعلم ذلك ومن لا يعرف فليزر المناطق كلها.

ففي الجزء الأول، بند استكمال مسار إصلاح العدالة وتعزيزه، المحور الثاني المتعلق بتثمين الموارد البشرية، تؤكد ضرورة وجود برامج تكوينية تمكن كل موظف في هذا القطاع من التجاوب الفعلي مع كل ما تقتضيه متطلبات المرحلة القادمة من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية.

المحور الرابع المتعلق بتعزيز مكافحة الجريمة والتحكم فيها : لقد تطرق مشروع البرنامج إلى الرشوة وضرورة مكافحتها، ولكنه لم يبين طرق وسبل مكافحتها فعليا بغرض اجتثاثها كليا من جسم الشعب الجزائري، واكتفى مشروع البرنامج بتحليل الظاهرة والتلميح إلى بعض الإجراءات التي سوف تساعد على محاربتها، ولهذا تؤكد، وفي إطار المكافحة، ضرورة إشراك قطاعي التربية والتعليم والشؤون الدينية، كل في مجال اختصاصه، إلى جانب سن قوانين عقابية وردعية.

المحور السادس : تطوير المنشآت الأساسية ووسائل العمل. ذكرتم، سيدي الرئيس، في مشروع البرنامج أنكم ستواصلون إنجاز منشآت أساسية جديدة منها المجالس القضائية، ونحن في ولاية الوادي لدينا منشأة منجزة منذ 3 سنوات تقريبا، وهي إلى حد الآن ما تزال تشتغل كمحكمة، فمواطنوا هذه الولاية حملوني هذا الانشغال إليكم وإلى معالي وزير العدل حافظ الأختام، ويلتمسون منكم اتخاذ قرار فتح هذا المجلس في أقرب وقت ممكن، لأن أغلب من سيستفيدون من هذا القرار هم أولئك العجزة والأرامل الذين ينتقلون مئات الكيلومترات من أجل سماع النطق بقرار.

قطاع الاتصال :

تؤكد ضرورة تحيين التشريعات والقوانين المسيرة للقطاع ، كما تؤكد ضرورة فتح الفضاء الجزائري لتعددية القنوات الفضائية وفق دفتر شروط يعد بطريقة مدروسة ومضبوطة، تراعى فيها تقاليد المجتمع وثوابت الأمة، وهكذا حتى لا تكون في هذه القنوات حرية سقفها السماء.

الجزء الثاني : الإصلاحات الاقتصادية.

أهم ما يلاحظ هو غياب انفتاح فعلي على القطاع الخاص والمجتمع في الإعلام بالسياسات العمومية، كذلك فإن اقتصادنا ما يزال مبني أساسا على الأموال التي تضخها مبيعات البترول،

الرئيس : شكرا السيد مصطفى بن عطا الله، وأحيل الكلمة إلى السيد الأخضر رزاق بعرة.

السيد الأخضر رزاق بعرة : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بداية، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتوجه بتحية ملؤها الحب والتقدير إلى سكان ولايتي الحبيبة، ولاية الوادي، على مشاركتهم الفعالة في الانتخابات الماضية. ونعدهم، إنشاء الله، بأن نكون خير المترافعين عن اشغالاتهم تحت قبة البرلمان.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

الزميلات والزملاء النواب،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مشروع برنامج الحكومة المقترح علينا اليوم للمناقشة، وإن جاء في مجمله طموحا إلا أنه لا يقدم تفاصيل عن الحلول المقترحة لحل بعض المشكلات وخاصة منها مشاكل الجبهة الاجتماعية المتدمرة اليوم، وإن ما قدمتموه لنا بالأمس من منجزات عظيمة تحققت، لم تسهم في حل مشكلات هذه الجبهة الاجتماعية، وهو ما يعطينا انطبعا بأن هذه المنجزات لم تحقق الغرض المطلوب والمرجو منها.

سيدي الرئيس،

إن الشعب الجزائري اليوم ينظر إلى الطاقم الحكومي، وينتظر منه والجزائر، تعيش بحبوحه مالية لم تشهدها من قبل، حلولا لمشاكل الجبهة الاجتماعية ومعاناتها، فالشعب الجزائري يقف اليوم حائرا أمام ما يشاهده من ظواهر لم يكن يعرفها من قبل بهذه الحدة، فظاهرة البطالة تزرع اليأس في نفوس الشباب وتدفعهم نحو المغامرة في مشاريع هجرة غير محسوبة النتائج، وبالتالي الانتحار في أعماق البحار.

وظاهرة الرشوة والمحسوبية تتفشى في المجتمع وتشوه سمعة البلد، وظواهر أخرى مثل التشرد وخطف الأطفال والإجرام المنظم وغير المنظم والمخدرات والقائمة طويلة.

الباب أمام الفتاوى التي كثرت بخصوص الفائدة البنكية والربا وما الربا، وهذا سيدفع لا محالة إلى حل نهائي لأزمة السكن وكل المضاربات التي تدور حولها.

أما بالنسبة إلى التكفل بصحة المواطن، فأود أن أشجع وأثمن الجهود التي تقوم بها وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات في ما أنجز وينجز من مؤسسات صحية بكل أنواعها ويكل تجهيزاتها، ولكن نرى أن المواطن يشتكي نقائصا في جانب التكفل بالمرضى رغم كل الوسائل المادية التي سخرتها الدولة. إذن فالمشكلة تكمن في الإنسان المعالج في كل رتبته، والواجب هو رد الاعتبار له وتمكينه من قانون خاص بالطبيب وبالمرضى، وتثمين عملها لتمكينهما من عيشة كريمة، لأن الكفاءات والخبرات عوض أن تسهم في التكوين والتأطير في المؤسسات التكوينية الطبية وشبه الطبية، فإنها إن لم تهجر تتوجه إلى القطاع الخاص. ولإزالة هذه الفوارق، فرغم السياسة الحالية من خدمة وطنية وخدمة مدنية، إن الحلول المقترحة ما هي إلا ظرفية، لأننا مازلنا نستورد المعالجات رغم الفوارق في طريقة العلاج واللغة والتكلفة إلى غير ذلك. يكمن الحل أولا في رد الاعتبار للمعالج الجزائري، وثانيا المطلوب من صندوق الضمان الاجتماعي أن يؤدي دوره كاملا أو يقنن ما يفعله حاليا، حتى يخفف العبء على القطاع العام وينصف المريض الذي لم يتمكن من الاستفادة من خدمات القطاع العام وفرضت عليه العيادات الخاصة.

ولا أفوت الفرصة، إذ أدق ناقوس الخطر بخصوص مرض التهاب الكبد من نوع ج hepatitis c الذي تفشى بطريقة رهيبية تبعث على الخوف، ونحن نعرف أن هذا المرض ينتقل عن طرق الدم وكل ما ينقله في كل من ولايتي خنشلة وبريكة، ولهذا ألفت عناية السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات إلى أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار، وألح على إرسال متخصصين في الميدان لتحري أسباب هذا التفشي، وإحداث مراكز للتشخيص والعلاج بهذه الأماكن، لأن المرضى حاليا يبعثون بتحاليلهم إلى الخارج وينقلون في أغلب الأحيان إلى العاصمة للعلاج، ونعرف أن تكلفة علاج هذا المرض باهظة وغير مضمونة النتائج، ويؤدي في أغلب الأحيان إلى سرطان الكبد الذي لا علاج له.

وهنا نتساءل عن مصير الجزائر واقتصادها ما بعد النفط، أو لا قدر الله، إذا حدثت أزمة في سوق النفط وهي محتملة.

من هنا، سيدي رئيس الحكومة، تأتي ضرورة دعم الصادرات خارج المحروقات، وأهمية دعمها الفعلي الذي لا يلامس حقائق الأمور بل يدخل في عمقها فالجزائر تتوفر على قدرات هائلة ما زالت لم تستغل بعد، كما أن في الجزائر منتجات فلاحية معتبرة بإمكانها أن تدر أموالا طائلة بالعمل الصعبة على خزينة الدولة، من ذلك التمور والزيتون والبطاطا. ومعلوم لدى الجميع أن جنونا الكبير يتوفر على التربة والمناخ المناسبين لمثل هذه المنتجات، أضف إلى ذلك الثروة المائية الهائلة التي تتوفر عليها هذه المناطق. لهذا، فإن المزيد من الدعم لهذه المنتجات الفلاحية ولمنتجيتها في النقل والكهرباء وتشجيع البحث العلمي، سوف يصب حتما في مصلحة البلاد، كما أنه سيفتح سوقا كبيرة للشغل خاصة وأن سكان المناطق الجنوبية يعتمدون على الفلاحة أساسا في مصدر رزقهم.

تأهيل النشاطات الاقتصادية

الرئيس : شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين رغييس.

السيد نور الدين رغييس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

إذا كان هذا البرنامج منبثقا من برنامج رئيس الجمهورية فهو يهدف إلى ترقية الفرد الجزائري وهذا لا يكون إلا بسياسة محكمة ومدمجة، ولا أريد التدخل إلا بشأن مشكل السكن، فتطلع كل جزائري في حياته هو اكتساب مسكن يملكه، وبما أن الوسائل متوفرة فلنتمكن أرباب العائلات من مساكن اجتماعية مدمجة في محيطها ومطابقة لمتطلبات حياة عائلية كريمة، ومسايرة لمتطلبات المجتمع الجزائري، عن طريق البيع بالإيجار أو بصيغة السكن الترقوي أو البناء الذاتي وهذا بتوفير قروض دون فوائد عبر بنوك متخصصة في الإسكان، وهذا لعلق

5- السعي إلى إصلاح المنظومة التربوية والعدالة.

6- السعي إلى إصلاح المستشفيات.

كما يرمي مشروع هذا البرنامج الذي هو في حد ذاته تكميلي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي والبرامج التكميلية للهضاب العليا والجنوب الكبير.

قلت يرمي إلى سياسة استقرار الاقتصاد الكلي وذلك بالتحكم في معدل البطالة، ومعدل التضخم وتحسن المستوى المالي ومستوى المديونية الذي تقلص إلى أقل من خمسة ملايين دولار، بينما كان للتذكير أكثر من 26 مليارا سنة 1998.

يسعى كذلك إلى المحافظة على صندوق ضبط الإيرادات، والعمل للوصول إلى نتائج جيدة لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، وإلى استقرار النمو الاقتصادي الذي قفز من نسبة 3٪ سنة 2002 إلى 4٪ سنة 2003 إلى 5٪ سنة 2004 وإلى 5,6٪ سنة 2005، بينما كان سلبيا في مستوى الصفر سنة 1998.

ومن هذه الحقائق علينا ألا نكون غير مباليين، لأن تقويم بلد في 5 أو 6 سنوات والذي عرف ركودا اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا خلال عشرينيتين كاملتين صعب جدا، لكن بعون الله وجهود رئيس الجمهورية وصرامة الفريق الحكومي، نستطيع تحقيق وصنع ما يطمح له كل الجزائريين وذلك بالتطبيق الصارم لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية.

أما الاختلالات الاجتماعية، فهي نتيجة عدم الانسجام بين الفعالية الاقتصادية والفعالية الاجتماعية وسببها الانكماش الاقتصادي الذي عرفته البلاد في العشرة الأخيرة، وتأجيل أو تأخير بعض الإصلاحات الاقتصادية لأسباب اجتماعية.

إن التنمية الاقتصادية تمر بالتعجيل حتما بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والحوار مع كل الشركاء الاجتماعيين والتركيز على العدالة الاجتماعية. وإذا كان الحوار بناء ويعيدا عن كل احتكار سياسي أو نقابي، نستطيع إحداث تكافؤ يحقق عدالة اجتماعية أكثر، ونحصل على تنمية دائمة ونحد من الفقر ومعدل البطالة.

وخير ما أختم به تدخلني، سيدي رئيس الحكومة، سيدي رئيس المجلس، هو إلحاحي على العدالة الاجتماعية، لأن الإقصاء والتهميش يولدان التطرف وغياب العدالة الاجتماعية يقتل الوطنية، لأن الذي لا يجد مكانا في بيته يهجره ولا يبالي بمصيره. نسأل الله لنا ولكم التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد نور الدين رغييس، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد رقيق بن ثابت، فليتفضل.

السيد رقيق بن ثابت : شكرا السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، وبالمناسبة أهنتكم بترؤسكم لهذا المجلس الموقر وأتمنى لكم النجاح في مهامكم النبيلة.

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

رجال الصحافة،

أيها الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنئ بادئ ذي بدء، السيد عبد العزيز بلخادم لتعيينه على رأس الحكومة والثقة التي وضعها فيه فخامة رئيس الجمهورية، ولتحمله هذه المهام الثقيلة، وأعتقد شخصيا أن إرادة الخير والكفاءة وكل ما يرشح الرجل لتقلد المسؤوليات، متوفرة فيه.

سيدي الرئيس، يعد مشروع برنامج الحكومة المعروض علينا للنقاش مشروعا كاملا لمجتمعنا، كونه يتميز بحلول اجتماعية واقتصادية وله نظرة مستقبلية واضحة، ومستنتج من أرضية واقعية وتشخيص موضوعي.

كما أننا نجد فيه بعض الخصوصيات تتمثل في الآتي :

1 - الابتعاد عن كل ما هو ضرفي.

2 - السعي إلى بناء دولة ديمقراطية.

3 - السعي إلى التركيز على سياسة اجتماعية مبنية على العدالة.

4 - تحرير القدرات التنموية.

المشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، وتهيئة الفضاء الريفي، وإعطاء حيوية لتطبيق هذا البرنامج. ولبعث الحيوية من جديد في الفضاءات الريفية.

علينا بدعم البرامج التي يشملها المخطط الوطني للتنمية الزراعية وتعزيزها بتنفيذ خطة عمل من أجل التنمية الريفية، وهذا بإشراك المتعاملين من الفلاحين ومربي الماشية وسكان الريف.

وهنا أقترح على الحكومة الآتي :

- إنشاء صندوق لتربية المواشي وحمايتها.
- حماية السهوب وتنظيم إنتاج العلف.
- ربط سياسة التضامن الوطني بالفلاحين.

كما أؤمن كذلك، سياسة الحكومة في ترقية التشغيل ومحاربة البطالة. وأقترح على الحكومة:
وضع ميكانيزم لترقية التشغيل في الوسط الريفي وذلك بإحداث سبب اجتماعي لتشجيع رجوع السكان إلى مناطقهم.

وكذلك معالجة فارق معدل البطالة بين الشمال والهضاب العليا وبينهما وبين الجنوب الكبير. بمعنى إذا كان المعدل الوطني لنسبة البطالة في مستوى 15٪، ففي الشمال يتراوح بين 12 و 13٪ وفي الهضاب العليا يبلغ من 18 إلى 22٪ وفي الجنوب الكبير يفوق 25٪ وذلك بوضع برامج تكميلية وحافز لتشجيع الاستثمار في هذه المناطق، لتقليص هذا الفارق.

سيدي الرئيس، في الأخير أطلب أن يكون الفريق الحكومي، فريقا عمليا وواقعا وإصلاحيا يعمل على دمقرطة القرار السياسي في ظل الحوار والتشاور مع كل المتعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين، والعمل من أجل التقرب من الفئة الأكثر حرمانا في المجتمع.

أتمنى لكم، سيدي الرئيس، النجاح والتوفيق في برنامجكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد رقيق بن ثابت، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مصطفى بوعزة وتليه السيدة مليكة بدراري فليتفضل.

سيدي الرئيس، في مجال العدالة يرمي مشروع هذا البرنامج إلى إصلاح هذا القطاع لتجديد دولة القانون، وذلك باستكمال البرنامج الاستعجالي وإعداد مشروع قانون البرمجة القضائية والبرنامج التشريعي مع تكييف المنظومة القضائية وإصلاح السجون.

سيدي الرئيس، فيما يخص إصلاح مهام الدولة، أحيي مبادرة الحكومة بخصوص الجماعات المحلية، والرامية إلى مراجعة قانوني البلدية والولاية والهادفة إلى تقوية إسهام الجماعات المحلية وتحسين قدراتها المالية، من أجل تعزيز مشاركة المواطنين في مسار الديمقراطية وتحسبا للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية.

وتهدف هذه الإصلاحات أساسا إلى تكييف هذه النصوص الأساسية مع حقائق التعددية السياسية، ودعم المسار بسياسة ترمي إلى تزويد الجماعات المحلية بموارد إضافية، ومنحها حرية أكثر، وإصلاح المالية المحلية.

كما أحيي الحكومة على إعادة تنظيم المنظومة التربوية، والجهود التي بذلتها في مجال الصحة، وأؤمن المخطط الأخير الذي أتت به الحكومة والهادف إلى إصلاح قطاع الصحة.

سيدي الرئيس،

في مجال الفلاحة، أحيي عمل الحكومة في تكييف برنامج التنمية وترشيد الصناديق المختلفة وتشجيع الاستثمارات وتأمينها.

فيما يخص برنامج التنمية الريفية، يجب أن يتمثل شغلنا الشاغل في ترقية الفلاحة والتنمية الريفية لأنها محل رهانات كبرى، وحتى وإن تضمنت جوانب إيجابية فتطبيقها يحولها إلى جوانب سلبية بسبب قلة الخبرة في الميدان دون إشراك الشركاء الاجتماعيين والسكان الأصليين للريف، ولأنه في الأساس، وحسب برنامج الحكومة، يجب أولا القيام بدمج الترتيبات المواكبة للأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية.

لهذا، فنحن في حزب جبهة التحرير الوطني، نطلب من الحكومة إنشاء صندوق تسيير الفضاء الريفي، الذي يهدف إلى تمويل

على المنافسة والتحدي، وعلى جميع الأصعدة، رغم النقص في بعض الميادين، خاصة في منحها القروض البنكية والتسهيلات الجمركية، ولذلك نطالب في حزب العمال بتطبيق الدعم الخاص بالمؤسسات الوطنية، في ميدان التفضيل الوطني المفتوح والمقدر بنسبة 15٪، وهذا طبقاً للمادة 19 من المرسوم الرئاسي رقم 250/02 المؤرخ في 2002/07/28، ونتمنى أن يمنح هذا التفضيل بصفة دائمة.

لقد برهن عمال الوحدة مؤخرًا على كفاءتهم في إنهاء المشروع "GZ 4" دون تأخير في آجاله المحددة، رغم التذبذب في التموين، حيث كانت القدرة الإنتاجية تتراوح في ميدان التصنيع ما بين 1200م طولي و 1800م طولي في التغليف الداخلي والخارجي يوميًا.

والمؤسف أن آمال عمال الوحدة كانت متعلقة بالمشروع الكبير لنقل المياه من مدينة عين صالح إلى ولاية تامنغاست رغم الوعد الشفوي الذي أعطي لهم من قبل معالي وزير الموارد المائية بمنحهم جزءًا من هذا المشروع بالتراضي ودون المرور بإجراء المناقصة، وكان هذا على مرأى ومسمع من الجميع، وعلى شاشة التلفزة الوطنية، في حين لم يبق إلا مشروع واحد مطروح للمناقصة في السداسي الأخير من هذه السنة وهو مشروع "GK 3"، حيث نرى عدم أخذ الأمور بجديتها فيما يخص البحث عن المشاريع، والمشاركة في المناقصات، حيث أن وحدة تحتوي على 400 منصب عمل دائم، وأثناء إنجاز المشاريع يفوق عدد العاملين بها أكثر من 1000 عامل، ولها مؤهل في الجودة والتصنيع.

لذا، فإننا في حزب العمال نعتبر أن مخطط الإنعاش الاقتصادي لا يمكنه بلوغ أهداف التنمية المسطرة له في غياب استثمارات عمومية لدعم الإنتاج الصناعي وبعثه.

ولاستمرارية المؤسسات العمومية، يجب الحفاظ على البنوك العمومية، لأن هذا القطاع العمومي ووطني يسهم في دعم المؤسسات العمومية ويقوي الاقتصاد الوطني، إذ لا بد من وقف خصخصة البنوك لوقف التلاعب بالمال العام من جهة ولمساعدة الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

السيد مصطفى بوعزة غائب، أحيل الكلمة إذن إلى السيدة مليكة بدرأوي.

السيدة مليكة بدرأوي : سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء.

زميلاتي زملائي النواب،

الأسرة الإعلامية، السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

من دراستنا لبرنامجكم بشأن سياسة إعادة نشر القطاع العمومي، لاحظنا أن سياسة الحكومة تتمثل في الاعتماد على القدرات الموجودة في مستوى القطاع العمومي من أجل مباشرة مسار إنعاش وتطوير النشاطات الاستراتيجية لضمان بناء البلاد، في حين تعطي مثل هذه المبادرة بصيص أمل لعمال القطاع العمومي الذي يعتبر في بلدنا الشرط الذي دونه لا يمكن وجود اقتصاد قابل للدوام والحفاظ على مناصب شغل دائمة والحد من البطالة.

في حين نجد في الفقرة الموالية مواصلة الخصخصة والشراكة بالنسبة إلى نشاطات أخرى، في حين نرى في حزب العمال أن الاتكال على الاستثمارات الأجنبية لبناء اقتصادنا الوطني، وأن القطاع الخاص الوطني لا يمكن إحلاله محل القطاع العام. ويتبين أن الاستثمارات العمومية هي الشرط لإنعاش الإنتاج الصناعي في بلادنا، وتحريك عجلة النمو الاقتصادي الحقيقي كما تسهم في إحداث حركية اقتصادية تسمح بالاستهلاك الذي يقوي الإنتاج ويضمن الاستمرارية.

نحن في حزب العمال نرفض آليات العولمة ومن ضمنها شروط الخصخصة التي يجب ألا تكون على حساب مستقبلنا ولا على حساب المؤسسات والاقتصاد الوطني، حيث أن عمالنا وآلاتنا الإنتاجية قد برهنوا في السنوات الماضية، وفي الوقت الحالي على الصمود.

مثالنا اليوم، سيدي الرئيس، وحدة الأنابيب "afrape" لولاية غرداية في صناعة أنابيب بمختلف أحجامها، وهذا في ميادين نقل البترول والغاز والمياه، حيث برهن عمال الوحدة أنهم قادرون

سيدي الرئيس، ما هي الضمانات لنجاح هذا البرنامج إذا علمنا أن الفريق الحكومي نفسه عمل في العهدة السابقة، وفي كل مرة يقدم البرنامج نفسه على العموم ولا يقدم حصيلته؟ وما مدى تطبيق ذلك؟ كما غابت تقاليد الدولة المتعلقة بالمحاسبة على البرامج بغياب الفعل السياسي المؤسساتي في تسيير شؤون الأمة.

ما هي الضمانات لنجاح هذا البرنامج، إذا كان هذا الفريق الحكومي لا يمثل سوى نسبة 11٪ من الهيئة الناخبة الوطنية؟

سيدي رئيس الحكومة، طرح في البرامج التي سبقتكم الحكم الراشد واليوم تتبنون الشعار نفسه وفي الجزء الأول من مشروع برنامجكم، وكل يعلم أن الحكم الراشد يقوم على أسس واضحة للعيان، فما موقع الحكم الراشد في برنامجكم؟ والعالم كله رأى المهازل التي وقعت في انتخابات 17 مايو الأخيرة من تجاوزات وتزوير فاضح، حتى في عقر العاصمة، دون الحديث عن الولايات الداخلية وما حدث فيها وأكدته تقرير أعلى هيئة وطنية مخولة بمراقبة الانتخابات التشريعية التي يرأسها الدكتور سعيد بوشعير، وبهذه المناسبة نحياه على روح وطنيته المخلصة وعدم خيانتته للأمانة التي حمل إياها. هذا التزوير الذي مس بمصداقية الدولة الجزائرية دوليا ومحليا ولم يتخذ أي إجراء ولو شكلي من أجل استرجاع هيبة الدولة أمام مواطنيها، في حق من صادروا إرادتهم، فهل هذا هو الحكم الراشد؟

ماذا تعني لكم التعددية السياسية في ظل الحكم الراشد ونحن نرى تراجعاً رهيباً وتضييقاً للخناق على الممارسة السياسية، والرجوع بنا إلى عصر الفكر الواحد والحزب الواحد بشوب الائتلاف الأحادي، وبديكور معارضة مفبركة وإلى رسم الخارطة السياسية بسنتين قبل المواعيد الانتخابية، تتقاسم الربح والثروة والمناصب ولا تتقاسم البرامج والأفكار للنهوض بهذا الشعب، بل وتصل إلى غلق الإعلام في وجه الأحزاب السياسية الجادة؟ ولنضرب مثالا على ذلك ما حدث طيلة خمس سنوات من فتح القناة اليتيمة لحزب من أحزاب السلطة بشقيه الحاكم أو المعارض 30 ساعة، وتمنح للأحزاب الجادة خارج هذه الدائرة مدة 17 دقيقة، وفي أيام الحملة الانتخابية؟ أهذا هو الحكم الراشد الذي تنشرونه؟ ماذا تعني لكم حرية الإعلام ونحن نرى قطاع الإعلام ما يزال مغلقاً كابيتين؟ دون سواها لتوجيه الرأي العام للائتلاف الحكومي وأحزاب الكوطات دون غيرها، حتى

علينا الحفاظ على المكتسبات المحققة، لأننا لا نستطيع تحقيق مكاسب جديدة، إذا أضعنا المكتسبات القديمة، أي المحققة. لذا من الضروري دعم المؤسسات العمومية كالمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية بروبية والمؤسسة الوطنية للمياه، وباقي المؤسسات العمومية. ويطالب حزب العمال كذلك بفتح المؤسسات المغلقة، حيث يعتبر كل ذلك إنجازاً كبيراً في ميدان الاقتصاد وتكريساً للسيادة الوطنية وتثبيتاً لوجود الدولة الجزائرية، وشكراً.

الرئيس : شكراً السيدة مليكة بدراوي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد حديبي.

السيد محمد حديبي : بسم الله الرحمن الرحيم
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة المحترم والطاقم الحكومي المرافق له،
السيدات والسادة رجال الإعلام المحترمين،
زميلاتي، زملائي النواب،
سلام الله عليكم.

أصالة عن نفسي، النائب محمد حديبي عن حركة النهضة، ونيابة عن إخواني في الكتلة السياسية لنواب حركة النهضة، أهنتكم على موقعكم النيابي الجديد، ونأمل من الله العلي القدير ألا يكون علينا يوم القيامة خزي وندامة لعظم هذه الأمانة، كما نأمل أن يكون هذا المجلس الموقر في مستوى طموح وتطلعات الشعب الجزائري، لا أن يكون مكتب لتسجيل القوانين، ورفع اليد وخفضها مثلما عهدناه في العهدة السابقة مما أثر سلباً على مصداقية هذه الهيئة لدى الهيئة الناخبة، وإن نسبة المقاطعة في الانتخابات الأخيرة التي فاقت 65٪ لخير دليل على ذلك.

سيدي رئيس الحكومة،

إن البرنامج المقترح بين أيدينا، فيه عبارات جميلة تجلب الانتباه، تغلب عليها العموميات والإنشاء والتسويق مما يطرح أمامنا تساؤلات عديدة:

ما هي الضمانات المقترحة لتطبيق هذا البرنامج، والوصول إلى الأهداف المسطرة في غياب الآليات لتحقيق ذلك وغياب الجدول الزمني؟

ماذا يعني لكم حياد الإدارة في ظل الحكم الراشد ونحن نرى أن إدارتنا وظفت كل الأوراق إلا أوراق الكفاءة والنزاهة فكل وزير من حزب يقوم بتحزيب وزارته من أعلى منصب إلى آخر منصب ومن لم يكن مناضلا أو مزكى من أحد المرشحين لن يكون له مكان في هذا الوسط رغم الكفاءة العلمية وحسن مسيرته المهنية وأصبحت الإدارة مرتعا للرشوة والثروة واقتسام المناصب وحل مشاكل المواطنين لا يتم إلا على النطاق الحزبي أو الجهوي.

ماذا يعني لكم تكافؤ الفرص بين المواطنين ونحن نرى شبابنا اليوم يتنافسون في رمي أنفسهم في البحار هربا من وطنهم نحو المجهول ظنا أن اللجنة هناك، لما رأوا من عظمة الجحيم في وطنهم وأصبح المواطنون اليوم يتفنون في طرق الانتحار إلى درجة أن إحدى الإحصائيات تقر بوجود أكثر من عشرين ألف حالة انتحار أو محاولة انتحار سنويا بالجزائر، بعد أن حلت المؤسسات العمومية ورمي العمال في الشوارع، إما الانتحار أو المزابل العمومية، أكرمكم الله.

السيد الرئيس،

إننا في حركة النهضة نعلم جيدا أن الحكم الراشد بعيدا كل البعد عن واقعيته، وإذا كان فلا بد من حكم...

الرئيس : أشكر السيد محمد حديبي.

نكتفي بهذا العدد من المتدخلين في هذه الجلسة المسائية.

نستأنف أشغالنا في الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين ليلا.

شكرا للجميع. والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة

والدقيقة الخامسة والخمسين مساء

الصحف اليومية ومن لم تدخل في الصف تنصب لها الكمائن، إما المتابعات القضائية الجزافية للصحفيين رغم الظروف المعيشية الصعبة التي يؤديون فيها واجبهم الوطني من ضعف المداخيل والسكن، وإما حرمان هذه الصحف من المعلوماتية أو حرمانهم من الإشهار وإيعاز شفوي للإدارات، هذه السلوكات لم تدون في برنامجكم لكن دونت في البرنامج الحقيقي الذي ينفذ في الواقع المعاش.

ماذا يعني لكم في ظل الحكم الراشد الحرية النقابية والحركة الجموعية إذا كان يمنع العمل الجموعي إلا على أحزاب إئتلاف الأحادي وترسم له الجمعيات والمنظمات وتزج بها في الفعل الانتخابي ويحرم غيرهم، بل يحرم النقابي من الدفاع عن نفسه ويتهم بالتشويش والتخريب، ويمنع من الترقية والامتيازات إلا إذا دخل في خانة نقابة الصف.

السيد رئيس الحكومة،

ماذا يعني لكم استقلالية القضاء ونحن نرى تغيير القضاة ووكلاء الجمهورية والنواب العامين لا يتم إلا في إطار عدم الانصياع للتعليمات الشفوية في سير العدالة فكم من قاضي أو موظف ذهب ضحية ذلك حتى فقدت الثقة في المؤسسات القضائية، فتقام محاكمات استعراضية وإعلامية ليصطاد فيها الصغار دون الكبار، وما قضية الخليفة ببعيدة عن ذلك.

ماذا يعني لكم محاربة الرشوة والريخ غير المشروع في ظل الحكم الراشد وأنتم تريدون أن تصلحوا الفساد بالمفسدين بدل المصلحين، فيكف توكل أمانة الأمة لأناس فاسدين وطنيا وخلقيا وضميريا بل نركبهم ويتم تعيينهم في مناصب حساسة ليتفننوا في طرق الرشوة والخراب المالي، ثم نأتي إلى وضع برامج لمكافحة ذلك وننشأ مؤسسات لذلك والعنصر الأساسي في العملية فاسد ومفسد ولا يصحو من رشوة إلا وهو في رشوة أخرى وكلنا نعلم الفضائح المكشوفة، والله أعلم بما هو مستور.